

الوصايا العشر للحركة الصهيونية



أنيس صايغ

الوصايا العشر
للحركة الصهيونية

أنيس صايغ



الطبعة الأولى
١٩٩٨ م - ١٤١٩ هـ

الناشر: مركز الإسراء للدراسات والبحوث
ص.ب: ٤٣٠٢/ ١١ بيروت ـ لبنان
E - mail information@quds.com
توزيع: دار الندى للطباعة والنشر والتوزيع
ت: ٠٣/٣١٩٥٩٤ - ص. ب: ١١/٨٩٩٦ بيروت - لبنان

المقدمة

قبل حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة، وفي رحلة خروج القبائل العبرانية من مصر وتوجهها نحو شرق الأردن ثم فلسطين عبر شبه جزيرة سيناء، حسب ما ورد من روايات في بعض الكتب الدينية، صعد النبي موسى إلى طور سيناء ليظهر الله له ويختلي به أربعين يوماً ثم يأمره بأن ينقل إلى شعبه التائه في الصحراء وصاياه، من أوامر وتعليمات. ويضيف النص التوراتي أن الله كتب هذه الوصايا، المعروفة بالوصايا العشر، باللغة العبرية القديمة على لوحين من حجر. ومع أن خروج العبرانيين على الإيمان بالله وعودتهم إلى عبادة العجل أزعج موسى وأحرجه وأخرجه من رزانته فغضب وثار وكسر لوحي الحجر، صعد إلى الجبل ثانية ليحمل لوحين جديدين كتب الله عليهما وصاياه العشر مرة أخرى.

ومهما يكن من أمر هذه الرواية وصحتها، تبقى الوصايا تجسيداً محدداً للقوانين الخلقية التي يعتبرها اليهود تعليمات إلهية مقدسة تحدد إيمانهم وتصرفاتهم ومنظومة عقائدهم السماوية والأرضية. هذا مع الإشارة إلى أن معظم هذه الوصايا إنما ورد ويرد بصيغ مختلفة في التعاليم السماوية التي يؤمن بها ويتبعها

المؤمنون بالأديان الكبرى، من هندوسية وبوذية ومسيحية وإسلامية. والفرق بين الوصايا العشر وبين الأسس والقواعد التي قامت الأديان الأخرى عليها (الحث على بعضها والتحذير من بعضها الآخر) أن اتباع هذه الوصايا العشر، أي اليهود حسب المفهوم المعاصر، يعتبرونها عهداً خاصاً، أو ميثاقاً مميزاً، من الله (إلههم هم، يهوه) لهم وحدهم من دون سائر البشر. بينما يرى أبناء الديانات الأخرى في مثل هذه التعاليم إرشادات إلهية تعم البشرية جمعاء، وليس من فضل لإنسان على آخر إلا من حيث التمسك بها والوفاء لها. أي إن اليهود صبغوا الوصايا العشر بلون استئثاري ضيق وأناني خاص بهم وحدهم، بينما انفتحت الديانات الأخرى "لاهوتياً" وفكرياً وممارسة، على العالم بأسره، بمختلف شعوبه وحضاراته وعقائده الأرضية والسماوية.

المهم في أمر الوصايا العشر هذه أنها لم تخرج عن حيّز التطبيق العبراني فتغنى اليهود بها واستخدموها تمايزاً وامتيازاً على غيرهم من أهل الأرض. ولكنها بقيت في الواقع حفراً على حجر أشبه بالحبر على الورق في لغة هذا الزمان. عصاها العبرانيون بعد أيام، وربما ساعات فقط، من هبوطها عليهم، واستبدلوها بعجل صنعوه من ذهب، ولعله كان من بعض الذهب الذي تقول التوراة

أن العبرانيين سرقوه من المصريين قبل الهرب. وكأن حب الذهب الذي وصم اليهود به على تعاقب القرون وجد أساسه منذ ذلك الوقت في سيناء، وهم في أبأس الحالات: قبائل مطرودة تلاحقها لعنة الفراعنة وتبحث عن مأوى يقبل بها.

هذا هو مصير الوصايا السماوية. لكن الأمر يختلف نوعياً وحجماً عن وصايا عشر أخرى وضعها بعد حوالي خمسة وثلاثين قرناً نفر من اليهود في شكل برنامج لحركة سياسية سموها الحركة الصهيونية، وألحقوا البرنامج بآلية للتنفيذ التفصيلي. وفي حين عصى عبرانيو موسى وصايا الله، خضع صهيونيو الزمن المعاصر (في المئة سنة الأخيرة) لوصايا قادتهم الذين يُطلَق عليهم لقب آباء الحركة الصهيونية. ونجحوا في إلزام الحركة الصهيونية، بقياداتها وعناصرها وإجراءاتها ومنطلقاتها وممارساتها، بها إلزاماً حرفياً راسخاً لا تقدر الأيام على زعزعته أو الخروج عنه مهما كانت الظروف.

فما هي هذه الوصايا الصهيونية السياسية التي زعمت استلهامها الوصايا الدينية، والتي ينتهي الآن قرن كامل على صياغتها ومأسستها، والتي احتفل الصهيونيون مؤخراً بمرور تسعة وأربعين عاماً على بلوغها هدفاً رئيسياً أولاً في مراحل تطورها

وبقائها؟ حتى أصبحت «إسرائيل» التعبير الأقوى على الوفاء الصهيوني للوصايا المذكورة.

سنحاول، في هذه الدراسة، أن نستعرض هذه الوصايا ونعرف بها، مع التنبيه إلى الفصل الكامل بينها وبين وصايا الله العشر التي تروي التوراة قصة موسى والعبرانيين معها. وقد استخدمنا المصطلح الديني التقليدي القديم على البرنامج السياسي الحديث استخداماً رمزياً دون أن نقصد ربطاً معيّناً بين التعاليم الدينية السماوية القديمة والمخططات الدنيوية البشرية المعاصرة.

أود أخيراً أن أشير إلى أن الدراسة تعتمد أساساً على سلسلة من المقالات نشرتها تباعاً تحت العنوان نفسه في عشر حلقات في جريدة "السفير" في ما بين الأول من آب ـ أغسطس والسابع عشر من تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٧.

وأشكر "السفير" على السماح بإعادة نشر المقالات، مع بعض التعديل والإضافات ، في هذا الكتاب.

أنيس صايغ

الوصية الأولى

اليهودية قومية وليست مجرد ديانة

اليهودية قومية وليست مجرد ديانة

اتصفت أوروبا القرن التاسع عشر بملامح عامة تتشابك وتتقاطع أحياناً ويؤدي بعضها إلى بعضها أحياناً أخرى وتتوازى ولا تلتقي في بعض الأحيان.

كان القرن التاسع عشر، أولاً، قرن انبعاث القوميات، فكراً نظرياً واتحادات سياسية. وتحددت معالم بقاع كثيرة، كانت من قبل تندمج مع غيرها أو تتفتت في داخلها، على أسس قومية ارتكزت على جذور تاريخية أو عرقية أو لغوية أو ثقافية أو حتى مصلحية ظرفية. وأطلق هذا الانبعاث ثورات قومية وحروباً انتهت بقيام دول قومية كبيرة (كألمانية وإيطالية). وترافق مع الانبعاث المذكور حس «انكماشي» لا يفرق بين (دولة ـ أمة) وأخرى فقط بل ينظر أيضاً بقلق وانزعاج إلى أقليات (قومية أو عرقية أو دينية أو طائفية) كانت تقيم وسط (الدولة ـ الأمة) الواحدة. وكثيراً ما كان القلق يؤدي إلى اضطهاد وظلم. ولذلك انتقلت المشاعر القومية، الانعزالية تجاه الغير والتوحيدية تجاه العناصر المشتركة، إلى بعض تلك الأقليات المضطهَدة وأخذت تبادل مضطهديها بالشعور السلبي نفسه. ونما عند بعضها حس أو إيمان قومي كان أحياناً

مبرراً ومعقولاً ومقبولاً ومدعوماً بمنطق التاريخ والعقل الراهن، بينما كان أحياناً أخرى اعتباطياً وعشوائياً يفتقر إلى الحجة والدليل، وكان مجرد رد فعل سلبي لظروف الاضطهاد القومي والوطني.

وكان القرن التاسع عشر، ثانياً، قرن النهضة الصناعية في أنحاء واسعة من القارة الأوروبية، وقد قفزت هذه النهضة بشعوبها قفزات واسعة نحو حال متقدم من الإنجاز الحضاري. نما الفكر والعلم والثقافة والفن. ونشطت الاختراعات والاكتشافات. وانتشرت المعاهد والشركات والبيوت المالية والمؤسسات السياسية. وذاق المحظوظون من أبناء ذلك القرن حلاوة الازدهار، وخاصة العلمي والتربوي والاقتصادي والعمراني، ما لم يذقه أبناء قرن واحد من قبل. لكن هذا التنعم اقتصر على جماعات وحرمت منه جماعات. وكان من بين المحرومين، داخل أوروبا، أقليات وطبقات استخدمها رأس المال الوطني واستغلها استغلالاً بشعاً ولم يشركها في المغانم. فازداد وضعها سوءاً بقدر ما ازداد وضع الرأسمالية والبرجوازية الوطنية تحسناً ورقياً.

وجنباً إلى جنب الثورة الصناعية الكبرى اشتد ساعد الاستعمار الأوروبي لقطاعات واسعة من أفريقيا وآسيا. وامتدت

الإمبراطوريات (وكان بعضها قد وُلد قبل قرون قليلة) إلى أنحاء لم تصل إليها من قبل. واستدعى ذلك استعمار المزيد من الأراضي لتأمين طرق المواصلات (العسكرية والتجارية) وربط شرايين الإمبراطورية ووصلها لمصلحة البلد الأم. وقد تحول هذا البحث عن مواقع ومراكز جديدة إلى تنافس حاد بين دول الاستعمار، بلغ حد الحروب الثنائية أو الجماعية. كما تحول إلى تنافس آخر على كسب ود بعض سكان هذه المواقع الجديدة لتكون عوناً لهذه القوة الاستعمارية ضد تلك. وكانت بريطانية هي الأسرع في تلك اللعبة الدولية، فاستولت على أراضٍ، واستمالت طوائف محلية، أكثر من أية قوة استعمارية أوروبية أخرى.

واستغلّ الحس الديني ظروف التنافس الاستعماري وقيام الدول القومية وإمبراطورياتها وأخذ يبحث عن مواقع له في الطبقات الحاكمة وفي مؤسسات المجتمع المحظوظ، ونجح في توجيه بعض السياسيين والاقتصاديين والماليين والمفكرين توجيهاً معيناً يتلاءم مع فهمه الضيق للمسائل الدينية ويلائم في الوقت نفسه الرغبات التوسعية للقوى الفاعلة في بلده. وكانت الكنيسة الإنجيلية، بفروعها ومذاهبها المتعددة، أبرز الجماعات الضاغطة على القوى الحاكمة (في بريطانية بشكل خاص) والناشطة على

صعيد تعزيز الاستعمار البريطاني في بعض الأجزاء العربية من السلطنة العثمانية، وفي إيجاد المبررات والذرائع والقواعد الجغرافية والبشرية.

في هذا الجو الأوروبي وُلِدَت المبادئ الصهيونية التي اكتملت في حركة منظمة ومؤسسة فاعلة في صيف ١٨٩٧.

كان يهود أوروبا، في القرن الماضي، ينقسمون بشكل عام وتعميمي إلى شطرين: معظم يهود أوروبا الشرقية (والأطراف الشرقية من وسط أوروبا) يقيمون في حارات منغلقة على ذاتها، فقراء ومُعْدَمين، مضطهَدين ومكروهين، محرومين من مكاسب المواطنة التي يتمتع بها سواهم. وعدد واسع من يهود أوروبا الغربية (والأطراف الغربية الشمالية من وسط أوروبا)يندمجون بشكل أو بآخر في المجتمعات التي يقيمون فيها، ويحققون من النجاح والحظوة والمكاسب، المالية أو السياسية أو الاجتماعية، ما يحققه مواطنوهم من أبناء الأغلبية (المسيحية طبعاً).

ولو أسقطنا الملامح الأربعة التي ذكرناها آنفاً للأوضاع الأوروبية في القرن الماضي لتبينت لنا الخطوط العريضة لخلفية الفكر الصهيوني آنذاك، قبيل إنشاء الحركة وفي أوائل أيامها: حيث عانى يهود أوروبا الشرقية من مآسي الاضطهاد بقدر ما

تنعم إخوان لهم في أوروبا الغربية بغنائم الإمبراطوريات. واشترك إخوانهم هؤلاء في بناء الإمبراطوريات وفي توفير المال لتغذيتها بقدر ما كان اليهود الأوروبيون الشرقيون وقود الثورة الصناعية وضحاياها. وبينما قبلت "حامية الإيمان" المسيحي، الملكة فكتوريا، يهوداً مثل دزرائيلي رئيساً لحكومتها ومونتفيوري وروتشلد نجمين لامعين في مجتمعها المخملي، حرّض الكهنة الأرثوذكس والكاثوليك في أوروبا الشرقية رعيتهم ضد «قتلة المسيح» ووجدت الشريحتان المتناقضتان من هؤلاء اليهود في الانبعاث القومي وانتشار العقائد التي تحدد أشكال الأمم وتفاصيل بنيتها وتبني المصالح والكيانات على أسس قومية بعضها عرقي أو شبه عرقي وطائفي أو شبه طائفي، وجدت في ذلك كله مناخاً مناسباً للتعامل مع الشأن اليهودي، الديني الصرف، كشأن قومي، أي سياسي.

بدأت بذور التحسس السياسي تنمو في الأوساط اليهودية في بواكير الدعوات الصهيونية في القرن التاسع عشر. وكان أبرزها في جمعيات انتشرت في حارات يهود أوروبا الشرقية تحت اسم جمعيات أحبة (أو أحبّاء) صهيون. وكانت حتى أواخر القرن جمعيات خيرية (إنسانية بتعابير اليوم) تسعى لجمع مساعدات مالية

من أثرياء يهود أوروبا تساعد أعداداً من اليهود الروس والبولونيين المضطهَدين على التخلص من الاضطهاد بالهجرة إلى الخارج، إلى فلسطين في الدرجة الأولى. وكان للجمعية أكثر من مئتين وخمسين فرعاً. ومن أبرز زعمائها بنسكر الذي مات قبل مؤتمر بازل بسنوات قليلة. وأكثر ما انتشرت في روسيا، إثر صدور قوانين تمييزية ضد اليهود كانت سبباً مباشراً في تشجيع الهجرات في ثمانينيات القرن الماضي. وتليها في النشاط فروع بولونية ورومانية.

كانت «أحبة صهيون»، إذن، أشبه بأخويات خيرية تؤمّن سُبل الخلاص لأفراد مضطهَدين في شرق أوروبا بأموال يتبرع بها أفراد أثرياء (مندمجون أو شبه مندمجين في مجتمعاتهم) في غرب أوروبا. أي أن هذه المرحلة الجنين لمولد الفكر الصهيوني حصرت اهتمامها وجهدها بتوفير المال لإنقاذ (أو خلاص) يهود مقهورين: ولم تكن قد بلغت نضجاً فكرياً أو سياسياً يؤهلها لأن تحول الإحسان إلى برنامج سياسي طموح يطرح على الصعيد الدولي ويتجمع حوله يهود العالم وتكون له عقيدته ومؤسساته.

كان ثيودور هرتزل، المحامي والصحافي اليهودي، الهنغاري الأصل النمساوي الإقامة (علماً أن النمسا وهنغاريا كانتا شكلان اتحاداً كونفديرالياً)، أبرز من تحول بالعمل الخيري /

الإنساني إلى عمل سياسي عقائدي دولي. وحتى يتمكن من ذلك كان لا بد من الانتقال باليهودية من حال الدين إلى حال الأمة. اليهود شعب، قال هرتزل، وليسوا مجرد طائفة. واليهودية هوية قومية، وليست مجرد مذهب ديني. وعلى اليهود، كل اليهود، وأينما كانوا، وإلى أية جنسية أو دولة أو طبقة أو ثقافة انتموا، أن يعملوا معاً كأبناء شعب واحد لمصلحة قضية واحدة.

قدم هرتزل هذا الطرح الملائم لبعض اليهود. لليهودي المضطهد الذي يجد في الطرح غطاء قوياً لحماية نفسه من الاضطهاد. وكذلك لليهودي المنصهر أو شبه المنصهر الذي ينفي عنه صفة المرابي الاستغلالي التقليدية ويقدمه إلى العالم كحامل هوية شعب له تاريخه وتراثه وقيمه، وفي الوقت ذاته يريحه في عبء وجود يهود الشقاء والحرمان بين ظهرانيه.

كانت الصهيونية، إذن، هي الوجه القومي ـ السياسي لليهود ولليهودية. من هنا فإن «الوصية» الأولى من الوصايا العشر للحركة الصهيونية، التي هي القاعدة الأساسية الكبرى والأكثر شيوعاً، هي أن اليهودية هوية قومية وليست مجرد هوية دينية، وبالتالي فإن اليهود شعب واحد متميز عن غيره من الشعوب، خاصة تلك التي يقيم أبناؤه على أراضيها ويحملون بطاقاتها

وينسبون إليها. ولن نتعاطى هنا الرد على هذا الزعم ودحضه علمياً ومنطقياً وتاريخياً ولن نفصل في تناقضه مع أسس المفهوم القومي التي أخذ العالم بأسره بها في مئتي السنة الأخيرة، الأمر الذي يجعل المفهوم القومي لليهودية نسيج وحده، ربما لأنه نسيج الخيال والأوهام.

ولا تكتفي «الوصية» الأولى بالتميز والتمايز اليهودي. فإن هرتزل يدعمها بالامتياز أيضاً. اليهود، الشعب المميز، هم شعب ممتاز، لا يختلف اليهود عن مواطنيهم حيث يقيمون، بل هم يمتازون على أولئك المواطنين وعلى سائر البشر.

يحتاج "الامتياز" إلى فتوى وإلى فلسفة. أما الفتوى فقد استخرجها آباء الصهيونية (وكان الكثيرون منهم، مثل هرتزل نفسه، من العلمانيين غير المتدينين، بل أن بعضهم كان ملحداً، وكان معظمهم لا يفقه كثيراً في المسائل الدينية ولا يتعاطاها) من تعاليم الدين اليهودي نفسه، ومن التوراة بشكل خاص. فالدين اليهودي هو الوحيد بين الأديان السماوية الشائعة المعروفة الذي يعتبر نفسه شعب الله "المختار" انطلاقاً من إيمانه بإله معين خاص به وحده وليس إلهاً أباً رحيماً لسائر البشر. وقد أقام اليهود، منذ أيام الأنبياء القدامى (إبراهيم وموسى...) شراكة متميزة بين الله

والشعب، بين يهوه وبني إسرائيل. هو إلههم وحدهم وهم شعبه الوحيد. وتتجسد هذه الشراكة في عالم فريد من نوعه منفصل عن محيطه البشري، عالم منغلق دينياً وعرقياً مثلما هي الحارات (الجيتوات) منفصلة على السكان الآخرين، شعب متباهٍ بمنزلة رفيعة، شبه إلهية، تدنيه وحده من الله وتقصي الآخرين، من شعوب وقوميات ومن أتباع أديان أخرى.

الوصية الثانية

تهجير يهود العالم إلى فلسطين

تهجير يهود العالم إلى فلسطين

اليهودية قومية شعب مختار مميز وممتاز، وهي هوية فوقية دونها الهويات الأخرى في العالم كله. هذه هي الوصية الصهيونية الأولى والعظمى. وتليها الوصية الثانية، وهي أن الهدف الأسمى للصهيونية هو في تخليص اليهود من الوضع السيّئ الذي يعيشونه في ما يسمى بالشتات (وما يتخلّله من حملات اضطهاد ومذابح وفقر وحرمان واحتقار وذلّ)، عن طريق تهجيرهم من حيث يقيمون غير مرحب بهم إلى مكان آمن يستعيدون فيه كرامتهم وحريتهم وحقوقهم. ونود أن نلفت نظر القارئ هنا إلى أن ما سيتكرر في هذا البحث من حديث عن اضطهاد أوروبا لليهود، وهو أمر حصل بلا شك، لا يحمل أوروبا المسؤولية وحدها ولا ينفي مسؤولية اليهود أنفسهم الذين كانت عزلتهم وتعاليهم أحد أسباب احتدام السخط عليهم ثم اضطهادهم.

دعت الإرهاصات الصهيونية الأولى، خيرية الطابع، إلى هجرة اليهود من أوروبا الشرقية، حيث كان الحرمان والاضطهاد يبلغان مداهما الأقصى. وعملت على تحقيق ذلك بوسائل شتى، معظمها بسيط ومتقطع. وكانت كلما نجحت في جمع مبلغ كافٍ

من المال (معظمه من جيوب يهود مندمجين، وأهل إحسان)، بواسطة صناديقها وجمعياتها المنتشرة والنشطة، أمنت لأعداد من الأسر اليهودية أن تسافر إلى حيث أمكن إيجاد مأوى لهم، وخاصة في فلسطين، وكانت فلسطين يومها جزءاً من ممتلكات السلطنة العثمانية. وكان يقيم فيها عدد محدود جداً من يهود البلاد، يكاد لا يحسب حسابهم بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من العرب (بلغ عدد اليهود في العام ١٨٨٠ اثنين وعشرين ألفاً مقابل أربع مئة ألف عربي). ولأن المهاجرين اليهود كانوا في أعداد قليلة، ووفدوا على البلاد في جماعات متفرقة، وأمكن ضم بعضهم إلى بعض العائلات اليهودية الفلسطينية، لم يكن من الصعب على تلك المؤسسات الخيرية أن تشتري لليهود الوافدين مساحات محدودة من أرض فلسطين للإقامة فيها. ذلك أن قوانين السلطنة كانت، حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي (وقد شهدت تلك الثمانينيات موجتين كبيرتين نسبياً من الهجرة) كانت تمنع الهجرات الجماعية العنصرية الكبرى وتتساهل أمام هجرة الأفراد، خاصة أن معظمهم دخلوا كمتسللين، حتى أن عملية الهجرة هذه، ما قبل مؤتمر بازل ١٨٩٧، كانت تُسمى عمليات التسلل، وكان هرتزل حينما ينتقد "أحباء صهيون" على تشجيع هذه العمليات

يعلن أن التسلل لا يليق "بعودة" اليهود إلى فلسطين. وكان التسلل أحد موضوعات الخلاف بين هرتزل وماكس نوردو، أحد كبار صهيونيي أواخر القرن الماضي من الناحيتين الفكرية النظرية والسياسية القيادية.

رأى هرتزل قبيل إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية وفي سنواتها الأولى، أن يحوّل حركة التسلل اليهودي إلى فلسطين إلى حركة هجرة جماعية، علنية، رسمية، معترف بها، وفي أُطُر نظامية وذات آليات عملية. ولذلك اتصل بالسلطان العثماني، عبد الحميد، عدة مرات، عبر بعض كبار رجالات الدولة العثمانيين وبعض أصدقائها ومستشاريها ومموليها من اليهود الأوروبيين. وحاول، من خلالهم، أن يقنع السلطان بالسماح لليهود بشراء أراض واسعة في فلسطين، واستقدام يهود مهاجرين إليها، وإقامتهم فيها، مقابل أموال طائلة تسدد ديونه وتلغي عجز الدولة، على أن تكون هذه الأموال مبالغ نقدية أو مساعي مع بيوت المال الكبرى في أوروبا، ومعظمها يقع تحت السيطرة اليهودية.

لكن محاولات هرتزل باءت بالفشل. وانتهى القرن دون أن يأذن السلطان بالهجرة الجماعية وانتقال ملكية الأراضي الفلسطينية إلى اليهود. وذلك لأسباب متعددة تتناقض الآراء

والتفسيرات حولها وليس هنا مكان التوسع فيها. وعندها أخذ هرتزل ينحو بالحركة الصهيونية منحى سياسياً، في مواجهة المنحى العملي الخيري لنظيره ماكس نوردو وجماعة أحباء صهيون. وسنتطرق إلى هذا المنحى السياسي في مقال لاحق حينما نعالج مسألة ارتباط الصهيونية بإرادات القوى الأجنبية العظمى.

نكتفي هنا، في الكلام عن الوصية الثانية للصهيونية بضرورة تهجير اليهود إلى فلسطين، يهود العالم أو أكبر شريحة منهم وحينما تسمح الظروف ومهما كانت الأثمان والعواقب، نكتفي بأن نشير إلى أن الهجرة ظلت قاعدة أساسية للنشاط الصهيوني طيلة قرن من الزمان. وإذا كانت قد بدأت بهجرات العقد التاسع من القرن التاسع عشر (وقد سميت بالعالية الأولى والثانية، وتعني العالية الصعود إلى أعلى، أي الهجرة إلى جبل صهيون وهو رمز الهجرة إلى فلسطين) فإن قوافل الهجرة تتوالى على طول التاريخ الحديث لفلسطين في القرن العشرين.

اتّخذت عمليات تهجير اليهود إلى فلسطين أشكالاً وأحجاماً ونوعيات مختلفة. وكانت تجري على مراحل يرتبط كل منها بظرف زمني معين وأوضاع يهودية أو دولية محددة. وقد نشطت هذه العمليات إلى حد أنها ضاعفت سكان فلسطين من

اليهود أكثر من مئة وخمسين ضعفاً في أقل من مئة سنة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن اليهود ليسوا من الجماعات البشرية التي عرفت بتحقيق نسبة عالية من التوالد، يتضح لنا أن زيادة عدد يهود فلسطين بهذا المقدار، وجُلّه عن طريق الهجرة، يكون من أعلى النسب في دول العالم المعاصرة.

استغلّ الصهيونيون تسامح سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين منذ احتلالها ١٩١٨ حتى ١٩٤٨ مع الصهيونيين عموماً ومع مسألة الهجرة اليهودية خصوصاً، تنفيذاً للسياسة الرسمية العليا التي انطلقت من وعد بلفور ١٩١٧ بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين. فهجرت مؤسساتهم ومنظماتهم المعنية بالمسألة أعداداً كبيرة من يهود العالم وخاصة من شرقي أوروبا وأواسطها. وقد اعتادت الوثائق الرسمية على تقسيم هؤلاء إلى نوعين: المهاجرون "الشرعيون" والمهاجرون غير الشرعيين. والفرق بين النوعين (وكلاهما غير شرعي من زاوية نظرنا الفلسطينية العربية الوطنية والقومية) أن الأوائل خضعوا لأنظمة الهجرة الرسمية وما كانت تنص عليه من حصص محددة سنوياً. أما "غير الشرعيين" فهم الذين وصلوا فلسطين خارج إطار تلك الحصص، سواء بالسر عن سلطات الانتداب أو تحت سمعها وبصرها. وكان نظام

الحصص يخضع لموازين وحسابات السلطة البريطانية مع العرب من جهة ومع المنظمة الصهيونية العالمية (وحليفها الأميركي في الأربعينيات) من جهة أخرى.

وكانت معاملة النازيين القاسية للجوالي اليهودية في ألمانيا وفي الدول التي احتلها الألمان أو تحالفوا معها ذريعة لمضاعفة أعداد المهاجرين اليهود، "الشرعيين" وغير الشرعيين (حسب التعبير الرسمي آنذاك) على حد سواء. فتدفق الألوف من يهود أوروبا الشرقية، براً وبحراً وجواً، مباشرة أو عن طريق غير مباشر، في ما بين أواسط الثلاثينيات إلى انتهاء الانتداب ١٩٤٨. وكانت وقاحة الصهيونيين في زيادة المهاجرين غير الشرعيين، وفي تحدي أنظمة الانتداب، وفي الضغط عليها محلياً ودولياً وتحريض الأميركيين بشكل خاص، وإثارة عطف الرأي العام العالمي المتأثر بالدعاية الصهيونية من المذابح النازية، كان ذلك كله عامل ضغط قوي مارسه الصهيونيون في الأربعينيات، ودعموه بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد الوجود البريطاني في فلسطين عسكرياً ومدنياً راح ضحيته العديد من الضباط والجنود ورجال الشرطة والقضاة والمواطنين والإداريين البريطانيين. واضطرت الحكومة البريطانية آخر الأمر أن تنصاع لعمليات الضغط والابتزاز وتفتح أبواب

فلسطين واسعة أمام المهاجرين الأوروبيين.

وجنباً إلى جنب قام الصهيونيون بتهجير القسم الأكبر من الجاليات اليهودية في الوطن العربي، وخاصة من العراق واليمن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب، وذلك في السنين الأخيرة من الأربعينيات. واستخدموا لهذا الغرض وسائل إرهابية ضد اليهود أنفسهم لبعث الخوف والرعب وحملهم على الهجرة إلى الكيان الذي أعلنوا قيامه أواسط أيار ـ مايو ١٩٤٨. وبعد سنوات قام الصهيونيون بتهجير أقليات يهودية من أنحاء مختلفة من العالم، أبرزها يهود الحبشة، الفالاشا. إلا أن الموجة العظمى من المهجرين إلى فلسطين كانت من يهود الاتحاد السوفياتي وبعض حلفائه خلال الحرب الباردة ثم من روسيا ودول أخرى من الاتحاد السوفياتي سابقاً. وبالرغم من تذمر الكثيرين من المهجرين الجدد إلى "إسرائيل" من الحياة الجديدة القاسية غير العادلة ولا الآمنة، ومن نشاط هجرة معاكسة إلى خارج "إسرائيل" كانت تفوق في بعض الفترات الهجرات إليها، ظل الصهيونيون حتى اليوم حريصين على الحفاظ على ورقة الهجرة في تعاملهم مع الدول وفي برامجهم ومخططاتهم الداخلية وموازناتهم العامة. وظلّت لموضوع الهجرة أولويته، تنفيذاً لوصية صهيونية مقدسة لا تهاون في تحقيقها

ولا تخاذل. وليست مسألة استيطان جبل أبو غنيم التي أُثيرت مؤخراً إلا صفحة جديدة من كتاب توطين اليهود في فلسطين. وأكيد أنها لن تكون الصفحة الأخيرة. وهي لا تعدو أن تكون حلقة من سلسلة طويلة من حلقات الهجرة والاستيطان التي تتم تحت شعار "العودة" ولَمّ الشتات. وستظل الحلقات تتوالى ـ هنا أو هناك من أرض فلسطين، ما دام صهيونيو اليوم والغد أوفياء للقاعدة الذهبية التي أطلقنا عليها اسم الوصية الثانية.

تنبثق مقولة استطرادية عن الوصيتين السابقتين. فما دام اليهود أمة مميزة وممتازة، وما دام حالها في "الشتات" مرفوضاً ولا يعالج إلا بالهجرة، فإن ذلك يفترض، ويتوجب، إنشاء وطن قومي لليهود في مكان ما من العالم، بحيث يلتقون في ظله تحت سقفه، ويقيمون بأمن وسلام.

لقد حلم هرتزل بفلسطين موقعاً لهذا الوطن القومي. لكنه كان عملياً وبرغماتياً. لم يكن يطالب بفلسطين بقدر ما كان يطالب بوطن قومي في مكان ما، في فلسطين إذا أمكن، أو في غير فلسطين إذا تعذّر ذلك. من هنا أطلق على حركته لقب الصهيونية السياسية، أي الصهيونية المرنة والمرحلية والمتطورة والواقعية. حاول الحصول على أرض فلسطين بالشراء والدهاء، وبالرشوة

والحيلة. وفشل. فسمح بالتداول بإمكان تأسيس هذا الوطن القومي في أي مكان من العالم، شرط أن تتوافر فيه الشروط العملية ـ وأولها سماح القوى العظمى بذلك. ففكر هو، وفكر زملاء معاصرون له من آباء الحركة الصهيونية، بقبرص وسيناء. وفكروا بصحراء ليبيا الشرقية. وفكروا بأواسط إفريقيا وشرقها. بل إن بعضهم وصل خياله إلى الأرجنتين، لما عرف فيها من رخاء واتساع ووفرة بالماء والمواشي والحقول والغابات والمعادن. ووجد كل موقع من هذه المواقع من يحبّذ إنشاء الوطني القومي اليهودي فيه. ووجد أيضاً من يعارض. وكانت الغلبة في نهاية تلك الفترة الحرجة التي امتدت حوالي عشر سنوات في أعقاب مؤتمر بازل لدعاة حصر الوطن القومي في فلسطين. أي العودة إلى النص الحرفي لبرنامج بازل «تستهدف الصهيونية إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين تحت حماية القانون العام».

فلسطين، أولاً، أقرب إلى الخيال الصهيوني والتراث اليهودي، باعتبارها الأرض التي وعد الله بها بني إسرائيل قبل حوالي أربعين قرناً كما يزعمون. وبالتالي إن الهجرة إليها "عودة" في المفاهيم الدينية وتحقيقاً لإرادة الله. ثم إن الأوساط المتدينة بين اليهود (وخاصة يهود الحارات 'الجيتوات' غير المندمجين، ومعظمهم

في أوروبا الشرقية) ما كانوا يرتاحون للاتجاهات العلمانية عند بعض القيادات الصهيونية من أواسط أوروبا وغربها. وكان على تلك القيادات أن تكسب ود المتدينين الأصوليين، وهم عماد الهجرة ووقودها البشري المنتظر، باستمالة رضاهم عن طريق دغدغة عواطفهم الدينية. وفلسطين ثانياً، هي أرض الخيرات والبركات، أرض اللبن والعسل ومجرى الأنهار وتفجر الينابيع. وهي ثالثا، في موقع جغرافي مميز، موقع القلب في الوطن العربي وشريان المواصلات الرئيسي بين الإمبراطوريات ومستعمراتها. وهذا يعني أن من يستولي عليها يسيطر على نواحٍ متعددة في بناء الإمبراطوريات، ويستطيع أن يساوم بفضلها مع قوى العالم العظمى، كما يستطيع أن يبني لنفسه مقعداً يحسب حسابه في حلبة الصراع الدولي. وفلسطين، رابعاً، جزء من إمبراطورية مريضة تحتضر في آخر أيامها ولا بد من أن تتفتت وتسقط رقاعها بأيدي بعض الدول العظمى وخاصة بريطانيا التي كانت هي القوة العظمى الأقرب إلى الحلم الصهيوني في الأربعين سنة التي تلت مؤتمر بازل. وفلسطين أخيراً، أرض شاسعة بالرغم من مساحتها الصغيرة نسبياً. وبإمكان الصهيونيين تهجير عدة ملايين من البشر إليها. وهذا الرقم هو الحد الأعلى لليهود الذين كان هرتزل ورفاقه

يأملون أن يهاجروا إلى الوطن القومي ـ الحلم حينما يتحقق، بل أنهم غالوا في التفاؤل بقدرة فلسطين على استيعاب يهود العالم. وحتى يقنعوا القوى العظمى بصوابية مشروعهم وإمكان تحقيقه أطلقوا كذبتهم الشهيرة بأن فلسطين تخلو من السكان. وهي أكذوبة كانت أساس المقولة التي أطلقها الصهيونيون قبل مئة سنة ولا يزال بعض السذج والجهلة يرددونها إلى اليوم: أرض بلا شعب توهب إلى شعب بلا أرض. فلا كانت فلسطين بلا أهل يملكون كل شبر فيها، ولا كان يهود العالم يهيمون على وجوههم بلا مأوى. لقد اخترعت الصهيونية ضرورة إيجاد المأوى قبل أن يكون اليهود بالفعل بلا مأوى. وكان التيه اليهودي الحديث نتيجة للمؤامرة الصهيونية الاستيطانية باحتلال فلسطين بقدر ما كان سبباً لها.

ذكرنا آنفاً أن هرتزل لم يكن يسعى نحو مأوى خيري بل كان يريد دولة. صحيح أنه رضي بأي مكان لإنشاء الدولة حينما رفض السلطان عبد الحميد إغراءاته وتوسلاته. لكنه كان يدرك أن فلسطين تظل هي المكان الأنسب. إلا أن المحك الأساسي في تقرير المكان تركه هرتزل لنتائج الاتصالات الدولية التي كان يجريها (ثم أجراها خلفاؤه من بعد وفاته ١٩٠٥) مع القوى العظمى

للحصول على موافقتها، أو موافقة بعضها أو إحداها على الأقل.

كان هرتزل مهووساً بمسألة "القانون العام" الذي يضمن به "الميثاق الدولي" لشرعية استيلائه على فلسطين. وهما من التعابير التي رددها بغزارة في مذكراته ومراسلاته وكتاباته عموماً. أراد سقفاً دولياً يستظل مشروعه به. وكان هذا السقف، بنظره، أهم من موقع البلد الذي سيقيم عليه كيانه اليهودي، أو من مساحته أو خصوصيته أو طبيعته. ولا ننسى أن صهيونيته كانت عملية ولم تكن مجرد بحث عن مأوى ليهود محرومين يقدم لهم الخدمات الاجتماعية والمعيشية على سبيل الإحسان وعمل الخير والمعروف.

الوصية الثالثة

الارتباط الدائم بقوة عظمى

الارتباط الدائم بقوة عظمى

حتى تتحقق الوصيتان الأوليان من الوصايا العشر لمؤتمر بازل ١٨٩٧، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كان لا بد من تطبيق وصية ثالثة، وهي الحصول على رعاية دولية لهذا المشروع وذاك الوطن الذي سيؤول المشروع إلى إقامته.

سبق أن رأينا كيف حوّل هرتزل القلق اليهودي إلى مسألة سياسية، وحوّل المسألة السياسية إلى قضية دولية. وكانت الحركة الصهيونية هي الجسر الذي جرت فوقه هذه النقلة النوعية. ويعود ذلك إلى شخصية هرتزل وطبيعة أسلوبه في التخطيط والتنفيذ، أي في التآمر. فقد كان الرجل متآمراً خبيثاً يعرف "من أين تؤكل الكتف"، كيف يحقق الغاية من الظرف الملائم ليحصل على أفضل النتائج بأبخس التكاليف. ويخطئ من ينظر إلى هرتزل كرجل مبادئ وعالم نظريات ومصلح اجتماعي ومفكر سياسي. صحيح أنه امتلك بعض صفات المفكر والعالم، لكنه كان في الغالب داهية سياسياً، ثعلباً يراقب ويحسب ثم ينقضّ على الفريسة حينما تكون توقعات الظفر وإمكاناته أكبر من احتمالات الخسارة.

لم ينجح مع السلطان العثماني، إذن فليتحوّل إلى من هم أقوى منه، ممن كانوا يتنافسون على إرث هذا السلطان ويخطط كل منهم لنيل النصيب الأكبر من هذا الارث على حساب منافسه - وهكذا غلب على نشاط هرتزل السياسي، في السنوات الأخيرة من القرن الماضي والأولى من هذا القرن، اتصالاته المستمرة التي لا تتعب ولا تتوقف ولا تمل ولا تهدأ مع معظم القوى الأوروبية العظمى آنذاك، من بريطانية وفرنسية وإيطالية وألمانية ونمساوية وروسية.

حاول هرتزل أن يروّج لبضاعته في كل العواصم الأوروبية الكبرى، وأن يبيعها لمن يدفع أكثر من غيره. ولم تكن البضاعة غير تحقيق الحلم الصهيوني بإنشاء وطن قومي، أو دولة، لليهود في فلسطين، مقابل الالتزام لتلك العاصمة بتقديم الطاعة، أي بمنحها مركزاً مميزاً وقاعدة عمل واتصال دون الدول الأخرى ولمواجهة الدول الأخرى. كانت البضاعة المعروضة للتصدير واحدة (فلسطين) والثمن واحد (الولاء) أما المشتري فلم يكن واحداً بل رأى هرتزل في كل قوة عظمى إمكانية مشتر. ولذلك اتصل بها كلها، واحدة بعد الأخرى، وبالسر والكتمان. بالزيارات والمقابلات والرسائل والوساطات والرشوات والوعود.

وربما كان هذا النشاط منقطع النظير، في أقل من ثماني سنوات، هو الذي أمكنه من التغلب على منافسيه أو معارضيه في مؤتمر بازل ثم في المنظمة الصهيونية العالمية. ولم يكن انتصاره فردياً. بل كان فوزاً لخط وأسلوب سياسي معينين، ظلا ساريي المفعول مئة عام، إذ أنهما شكلا جوهر الوصية الثالثة من التراث الصهيوني. وقد استغل هرتزل في مسلكه هذا زعم قوى الاستعمار الأوروبي الكبرى آنذاك كلها بأنها رسل تمدن وحضارة إلى عالم الشرق المتخلف. فقدّم نفسه لها جندياً لخدمة هذا الغرض. وزعم لدولته العتيدة دوراً ريادياً في تمدين المشرق بحيث تصبح هذه الدولة بؤرة من التقدم وواحة من العطاء والرخاء في منطقة متأخرة ومجدبة.

تجاوبت القيادات الصهيونية المتعاقبة مع هذه الوصية تجاوباً كاملاً إنما على مراحل. وكانت المرحلة الأولى في عهد هرتزل نفسه، حينما كان يتصل بقادة الدول لعقد صفقته مع أحدهم. وقد سمى هرتزل الموافقة الأجنبية على مشروعه، التي كان يسعى إليها، "البراءة". وتحفل مذكراته وكتاباته بهذا المصطلح - وقد عنى به إعلاناً، صريحاً أو سرياً، من دولة ما إلى المنظمة الصهيونية العالمية بدعمها لإنشاء كيان يهودي في فلسطين بكل ما يتضمنه الدعم من معانٍ: سياسية ومالية وعسكرية، ويصبح الكيان

اليهودي، بالمقابل، رهناً لمخططات تلك الدولة وإراداتها الاستعمارية وخاصة على صعيد التنافس الدولي المحتدم آنذاك في عدة مناطق أهمها وأبرزها هذا الجزء من وطننا العربي الذي كان آنذاك تابعاً للسلطنة العثمانية ولو نظرياً والذي يطلق عليه اليوم اسم "الشرق الأوسط".

وجدير بالذكر هنا أن هرتزل كان يسعى إلى الحصول على "البراءة" الأجنبية لمشروعه لدعم موقفه أمام اليهود أنفسهم أيضاً. فحتى الحرب العالمية الأولى كان غالبية اليهود يعارضون الصهيونية أو يقفون منها موقف اللامبالاة أو التحفظ. لذلك رأى هرتزل أن حصوله على دعم دولة كبرى كبريطانية سيعزز موقفه أمام معارضيه من اليهود.

وقبل أن يموت هرتزل كان قد وصل إلى قناعة أن بريطانيا هي أقرب تلك القوى لإصدار البراءة المنشودة، أي لعقد الاتفاق معه. وذلك للأسباب الاستعمارية التقليدية المعروفة التي لا مجال هنا للتوسع في الكلام عنها. ثم لما ورث حاييم وايزمن، أستاذ الكيمياء، زعامة المنظمة الصهيونية، ورث معها أيضاً من هرتزل هذا الاقتناع. وعمل من وحيه. وبعد عشر سنوات أثمرت جهوده فعلاً بصدور ما يسمى بوعد بلفور في الثاني من نوفمبر ١٩١٧.

وقد نص، صراحة، على تعهد الحكومة البريطانية للمنظمة الصهيونية بالعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين إذ تنظر الحكومة البريطانية "بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل ما في وسعها لتسهيل تحقيق الهدف". متذكرين أن بريطانيا لم يكن لها، في ذلك التاريخ، حق تقرير مصير بلد لم تكن قد احتلته بعد وكان لا يزال يتبع إمبراطورية أخرى لم تكن قد سقطت نهائياً بعد. ومتذكرين أن يهود فلسطين كانوا حوالي سبعة في المئة فقط من سكان فلسطين. ومتذكرين، أيضاً وأيضاً، أن بريطانيا كانت قبل أقل من سنتين قد تعهدت رسمياً بإعلان فلسطين جزءاً من الدولة العربية المشرقية العتيدة التي التزمت بإنشائها بعد الحرب العالمية (الأولى) إذا وقف العرب إلى جانبها ضد الألمان والأتراك. وحتى يكون لوعد بلفور قيمته القانونية وامتداده الدولي، ضُمِّنَ كبند أساس في صك الانتداب البريطاني على فلسطين من قِبل عصبة الأمم. أي أن الصهيونيين أعطوا البراءة التي نالوها من الحكومة البريطانية سقفاً دولياً في أقل من خمس سنوات على الحصول عليها من وزير الخارجية البريطاني. ومثلما توقع هرتزل من قبل، عزز وايزمن مركزه في الحركة الصهيونية وبين يهود العالم بحصوله على هذه

المكاسب الدولية. وبذلك يكون وعد بلفور خدمة للصهيونيين ضد غالبية اليهود وليست على حساب العرب فقط.

كان الانتداب البريطاني وفياً لالتزامه الصهيوني في كل المجالات في عهده الذي ناهز ربع القرن. فسمح للصهيونيين أن يسيروا في مخططهم ضد فلسطين وشعبها بحرية وأمان، وبارك مسيرتهم، وشجعها، وأمّن لها الدعم وأزال من طريقها العقبات، المحلية والدولية. وباختصار، لولا الدعم البريطاني لما استطاع الصهيونيون تحقيق الوصايا العشر التي التزموا بها وجعلوها ثوابت تحركهم وغايات نشاطهم. ملأوا فلسطين بمئات الآلاف من المهجرين اليهود. وأنشأوا المستوطنات والمستعمرات والأحياء اليهودية وسيطروا على مساحات واسعة من الأراضي ازدادت مساحتها في ربع القرن خمسة أضعاف ما كانت عليه أيام الحكم العثماني. وأسسوا الشركات والمعاهد والإدارات لبناء المجتمع اليهودي وخدمة أفراده ولتكون أساس كيان الدولة العتيد. وحصّنوا حركتهم ومواقعهم بقوة عسكرية إرهابية لعبت ولا تزال تلعب الدور الأكبر في بقاء "إسرائيل" وحمايتها.

انتقل الارتباط الصهيوني ـ الاستعماري الدولي من مرحلة إلى أخرى في أعقاب نشوب الحرب العالمية الثانية، وكرد فعل

للحقائق التي كشفت عنها تلك الحرب، ثم أكدتها نتائجها بعد إخماد نيرانها، وأهمها، على الصعيد الدولي، الإيذان بتقلص نظام الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية بعد أكثر من خمسمئة سنة من غلبته على العلاقات الدولية، ومن ضمن هذا التقلص انحسار الإمبراطورية البريطانية وارتداد النفوذ والتخلي عن الدور الرئيسي في تحديد معالم عالم ما بعد الحرب. وبكلام أوضح وأدق، لم تعد بريطانيا، بعد أن كاد هتلر يقضي عليها (لولا المساعدة الأميركية لها) القوة الفاعلة الأولى. وبالتالي لم يعد للصهيونيين نفع كبير في البقاء في حضنها والولاء لإرادتها.

بدأت غيوم الشكوك والتذمر والقلق تخيّم على "العلاقات الزوجية" بين البريطانيين والصهيونيين أواخر الثلاثينيات. ورأى الصهيونيون في تجميد بريطانيا لبعض نواحي دعمها للصهيونيين (القائمة منذ عقدين) خيانة للوعود. وزاد التفسير البريطاني لهذا التجميد من خوف الصهيونيين. وهو أن بريطانيا مضطرة في مواجهة قوى المحور، أن تهادن العالمين العربي والإسلامي بعض الشيء وبعض الوقت لعلها تتمكن من جذب العرب والمسلمين إلى صفها، أو على الأقل تحييد موقفهم، سياسياً وعاطفياً وعسكرياً.

وفي المقابل كانت هناك الولايات المتحدة، التي شاركت في أحداث الحرب العالمية الأولى وفي عالم ما بعد تلك الحرب، عموماً، وفي ما يتعلق بوعد بلفور وصك الانتداب خصوصاً، كان لها موقفاً تميّز من البداية بالكثير من الخجل والتردد والممانعة المكتومة، ولكنها دخلت عالم الحرب الثانية وما بعدها بكل قوة وشهوة، وفرضت نفسها وصية على رقعة واسعة من عالم ما بعد الحرب في وجه الكتلة السوفياتية ودول الحياد وعدم الانحياز في العالم الثالث.

وهكذا تحركت بوصلة الاهتمام الصهيوني من الاتجاه نحو لندن غرباً إلى الاتجاه نحو واشنطن. فنشط الصهيونيون داخل الولايات المتحدة في الدعوة لمطالبهم البعيدة الأمد (إنشاء الدولة) والقصيرة الأمد (تهجير مئات الآلاف من يهود أوروبا إلى فلسطين) مدعومة باستعطاء الأموال والسلاح والتأييد الدولي. وتحوّل بالتالي قسم من كبار اليهود الأميركيين الفاعلين سياسياً أو اقتصادياً أو إعلامياً من معارضين أو لا مبالين أو مؤيدين بتحفظ للصهيونية إلى دعاة نشيطين وأقوياء يضغطون باستمرار على الحكومات الاميركية المتعاقبة، بحزبيها الرئيسيين، وعلى الجماهير وقنوات التأثير. وبواسطتهم، ومن خلال رد الفعل الأميركي

الرسمي والشعبي لهذا النشاط والضغط وعمليات غسل الدماغ الذكية و الخبيثة، وجد الصهيونيون في الأميركيين حليفاً أخلص وسنداً أقوى، منذ الأربعينيات، مما كانوا قد وجدوا في البريطانيين في العقود السابقة الأربعة.

وإذا كان وعد بلفور، في نوفمبر ١٩١٧، هو رمز التحالف الشيطاني بين الصهيونية والاستعمار البريطاني، فإن مقررات بلتمور، في أيار - مايو ١٩٤٢ (أي بعد ٢٥ سنة) رمزت بدورها إلى تحالف شيطاني آخر، صهيوني أميركي امبريالي. وبلتمور فندق كبير في مدينة نيويورك عقد فيه زعماء الحركة الصهيونية (وقد ضموا عدداً من اليهود الأميركيين المعروفين) اجتماعاً استثنائياً أعلنوا فيه صراحة وبوضوح أن مطلبهم الصهيوني إنما هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين ذات سيادة كاملة. وبالطبع ما كانوا يتجرأون على إعلان ذلك لولا الضوء الأميركي الرسمي الأخضر. وعلى القارئ أن ينتبه إلى المصطلح الوارد في القرار: دولة يهودية. فقد كان الصهيونيون الذين بدأوا في أواخر القرن التاسع عشر يطالبون بمأوى أو كيان لليهود في فلسطين، أصبحوا في عام ١٩٤٢ يدعون إلى دولة يهودية ذات سيادة، أي يهودية الطابع والجوهر والسكان والنظام، وليس مجرد

دولة يقيم فيها يهود مع غير يهود.

واليوم، وبعد بلتمور بخمس وخمسين سنة، لا تزال "البراءة" الأميركية هي العنصر الأقوى والأبرز في حفظ الكيان الصهيوني وحمايته ودعمه. ومظاهر التعبير عن هذا الارتباط الجهنمي كثيرة ومختلفة الأشكال والمواقع والنتائج. فمن الجهة الأميركية نرى الحكومة الأميركية تسارع إلى الاعتراف "بإسرائيل" بعد دقائق من إعلان مولدها الاغتصابي. وتدعمها مالياً فتتصرف معها كالقاصر وتضع على نفقتها الخاصة، قروضاً وهبات وتبرعات، رسمية وشعبية، يهودية ومسيحية. وتدعمها بالسلاح الجديد والمتطور. وتتيح لها أن تبقى لها الغلبة على الأقطار العربية مجتمعة. وتدعمها سياسياً، فتتجند للدفاع عنها في المحافل الدولية وفي المجالات السياسية والقانونية وتبرر أخطاءها واعتداءاتها. وتدعمها إعلامياً فتمكن الزعم والاختلاق الصهيونيين أن يصلا إلى عيون الرأي العام العالمي وأذهانه وضمائره وعقوله. وباختصار فإن الولايات المتحدة هي الأم والأب الراعيين لكل مطلب من الابن الإسرائيلي. وفي المقابل، تتحول "إسرائيل"، أرضاً وبحراً وجواً، إلى قاعدة حربية وسياسية متقدمة للاستراتيجية الأميركية، ويتحول مجتمعها إلى صورة مصغرة بتصرفاته وسلوكه عن المجتمع

الأميركي، كما يتحوّل الوجود الإسرائيلي كله إلى أداة تمكن الأميركيين من فرض سيطرتهم على أجزاء واسعة من الوطن العربي والعالم الثالث.

يخطئ من يتصور "إسرائيل" أو يصورها، ولاية من الولايات المتحدة، لشدة الارتباط بين المركز والفرع. "إسرائيل" أكثر من مجرد ولاية، سواء في تقبل المساعدة والدعم أو في تقديم الخدمات والطاعة. إن بين "البلدين" من ديناميكية الصلات وتأثيرها ما ليس بين أية ولاية والمركز في أميركا نفسها. ويكفي أن نختم الحديث بالقول أن "إسرائيل" بدون الولايات المتحدة لا تكون ولا تبقى بالمطلق، أو في أضعف الحالات لا تكون ولا تبقى على ما هي عليه، لا من حيث القوة ولا التسلط ولا الرهبة ولا العدوانية. وقد كان آباء الحركة الصهيونية حكماء حينما جعلوا تحقيق غاياتهم مرتبطاً عضوياً بحماية دولة كبرى، وذلك من صلب وصاياهم العشر. وفي ضوء هذه الوصية حرص الصهيونيون على مدى قرن كامل من الزمان أن لا يتحركوا خطوة عملية واحدة إلا بعد التأكد من وجود تلك الحماية والاطمئنان إلى صدقيتها.

وفي ضوء هذه الحماية، أيضاً، تصرف الصهيونيون في محاولاتهم لتنفيذ الوصية الرابعة ـ التوسعية.

الوصية الرابعة

التوسعية

التوسعية

انتقلت المرحلية الصهيونية من عهد المطالبة بالمأوى إلى الكيان إلى الدولة في مدى نصف قرن (١٨٩٧ ـ ١٩٤٢). وكانت فلسطين هي موقع هذا المأوى أو الكيان أو الدولة. ولكن أي فلسطين؟ أو، فلسطين بأية حدود؟

الصهيونية حركة استيطانية توسعية. لا يجوز الفصل بين الحركة واستيطانيتها، كما رأينا فيما سبق ذكره، ولا بين استيطانيتها وتوسعها، كما نرى في تفحص الوصية الرابعة من الوصايا العشر للحركة الصهيونية التي انبثقت عن مؤتمر بازل الشهير الذي يحتفل الصهيونيون بذكراه المئوية هذه الآونة.

والواقع أن مسألة حدود فلسطين كانت، ولا تزال وستظل، مسألة جوهرية في الفكر والممارسة الصهيونية. فعلى أساسها يقوم التوسع. حجماً وظرفاً وزماناً ومكاناً ونوعية.

إن فلسفة التوسع الصهيوني في فلسطين تقوم على مبدأ ثابت لا جدال حوله ولا تنازل عنه. وهو أن فلسطين ليست إلا خطوة أولى وقاعدة انطلاق في بناء الدولة الصهيونية. تتسع إذا أمكن ولكن لا تصغر ولا تتضاءل ولا تنكمش ولا تتراجع

حدودها إلى الوراء، أي إلى الداخل. ولذلك فإن كل حديث عن "حدود إسرائيل" الثابتة هو سطحي ومحصور في زمان أو عهد معين. لا حدود لإسرائيل بالمعنى الجغرافي. حدودها هي بالمعنى الواقعي والعملي، الزمن والظروف هما اللذان يرسمان الحدود، ويضعانها ويتلاعبان بها. للحدود بُعد إمكاني لا مكاني.

من هنا فإننا نخطّئ الذين ما فتئوا يرددون القول التوراتي بأن حدود إسرائيل، حسب الوعد الإلهي المزعوم لأنبياء اليهود، تمتد بين نهري النيل والفرات. ولا شك أن عناصر صهيونية كثيرة رددت هذا القول، خاصة في الربع الأول من القرن الحالي. وهي في معظمها عناصر دينية ومحافظة، أو عناصر لا تتمسك بالأصول الدينية وإنما هي تتوسلها لكسب العناصر المتدينة إلى صفها، خاصة حينما لم تكن المبادئ الصهيونية قد اكتسحت الرأي اليهودي العام في العالم بعد. وقد رأى مرددو هذا القول فيه جاذبية خاصة يستسيغها اليهودي أينما كان ومهما كان اتجاهه السياسي لأنها تذكره بقول مأثور ووعد شائع (مصطنع) منسوب إلى الله، اله اليهود وحدهم، يحمل في طياته تعبيراً عن الوصايا الأخرى، من أن اليهود شعب متميز وممتاز وصاحب حق إلهي بتملك أرض فلسطين والتجمع عليها من كل أنحاء العالم.

إذن فأنا لا أنكر أن الصهيونيين دعوا، بعضهم على الأقل في بعض المناسبات، إلى دولة تمتد من النيل إلى الفرات. لكني أحذّر من إساءة فهم ذلك القول والتوهم بأن هذه هي الحدود المطلقة والثابتة لدولة العدو. هي، في آخر الأمر، صيغة معينة من صيغ الحدود التي طرحها الصهيونيون على أنفسهم وعلى العالم في مئة عام، صيغة لحدود تكبر أو تصغر. وقرار ذلك يعود إلى الظروف والإمكانات.

والواقع أن الانكماش الأول عن صيغة من الفرات إلى النيل حصل في أعقاب الحرب العالمية الأولى حينما أخذت الدول المنتصرة في الحرب تبحث في المسألة اليهودية وفي إنشاء كيان قومي لليهود في فلسطين بعد وعد بلفور وفي أعقاب سقوط السلطنة العثمانية ووقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني.

في ذلك الوقت، وقفت القيادة الصهيونية أمام مشكلة عويصة. إنها مضطرة، من ضمن مساعيها مع الدول الأوروبية لتبني الوعد والبدء بإنشاء الكيان، إلى إعطاء تصور عن الحدود الجغرافية لهذا الكيان المنشود. وحتى تفعل ذلك كان عليها أن تعالج بعض العقبات. فمن الجهة الأولى كان هرتزل يتكلم دائماً عن الكيان بشكل مفتوح وعام ولا يحدده بالضبط. وهو ما حصل

في قرارات المؤتمر الصهيوني الأول (بازل آب ــ أغسطس١٨٩٧) وما تلاه. و لم يكن هناك اتفاق، من الجهة الثانية، بين جميع الصهيونيين (القيادات والأحزاب والطروحات) على ماهية هذه الحدود. خلت الثوابت من رسم حاسم للحدود. ترك الأمر مطاطاً وعرضة للتفاسير والآراء المختلفة. وبينما كان الحلم بأن يكون نهرا النيل والفرات هما الحدود يدغدغ مشاعر يهود كثيرين، كانت في المقابل تحفظات أوروبية مختلفة على هذا الكيان الموسع، الذي عنى إنشاؤه بهذا الحجم تهويداً لمصالح القوى العظمى، وخاصة بريطانيا وفرنسا اللتين آزرتا المطالب الصهيونية أساساً في فلسطين لكنهما كانتا تفكران بمصالحهما هما أولاً ورأتا في المطالب الصهيونية تعزيزاً لمصالحهما، وليس العكس.

تحت ضغط هذه المؤثرات اكتفت المذكرات الرسمية الصهيونية التي قدمتها المنظمة إلى الدول المنتصرة، جماعة وفرادى، في مؤتمر فرساي (باريس ١٩١٩) وما بعده بما هو أقل "من النيل إلى الفرات". وتبنت المنظمة دراسة "لاهوتية" وضعها أحد الحاخامات، إيزاكس، بتحديد فلسطين التوراتية وقد اكتفت الدراسة بحدود تصل شمالاً إلى صيدا ومنابع الليطاني وفي الجنوب إلى سيناء. لكن فرنسا، ذات الأطماع التقليدية في لبنان والتي

كانت قد اتفقت مع بريطانيا "في اتفاق سايكس بيكو الشهير أيار ـ مايو ١٩١٦" على أن يكون جنوب لبنان من نصيبها هي مع سائر المناطق اللبنانية، عملت على تقليص الحدود الشمالية. وانتهت أخيراً إلى وضع خارطة لفلسطين هي التي اعتدنا عليها ودخلت التاريخ المعاصر منذ ١٩٢٢. وأصبح النظر الدولي لأي كيان صهيوني محصوراً ضمن هذه الرقعة. وبالطبع وافق الصهيونيون على مضض.

راعت المشاريع ، البريطانية والدولية، تقسيم فلسطين إلى كيانين عربي وصهيوني، واستمرّ هذا التفاهم طيلة ربع القرن الذي خضعت فلسطين فيه للانتداب البريطاني، وأشهر هذه المشاريع، بالطبع، مشروع التقسيم الذي أوصت به لجنة بيل ١٩٣٦ - ١٩٣٧. ومن ثم قرارات الأمم المتحدة، ومن أشهرها قرار ٢٩/١١/١٩٤٧ التعسفي.

والحقيقة أن منح اليهود جزءاً فقط من فلسطين لم يكن يتناقض مع المطلب الصهيوني المعلن. إن الوصية الرابعة تطالب بموطئ قدم في فلسطين، وتترك لصهيونيي كل فترة زمنية أن ينطلقوا إلى ما هو أبعد من ذلك، وأن تصل سيطرتهم إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى حيث تسمح إمكاناتهم (سواء عسكرياً أو

دولياً أو اقتصادياً). لذلك كانت القيادة الصهيونية ترضى بهذه المشاريع، مؤقتاً وإلى حين تسنح فرص للخروج على الحدود التي أوصت بها تلك المشاريع.

رضي الصهيونيون، مثلاً، بقرارات الأمم المتحدة في تشرين الثاني - نوفمبر ٤٧. وبعد أقل من سنتين فقط كانوا قد أضافوا إلى الرقعة التي منحها لهم القرار مساحات واسعة من أراضي فلسطين التي منحها القرار للعرب! (كانوا يملكون عند صدور قرار التقسيم أقل من سبعة في المئة من فلسطين. وتضاعفت النسبة اثنتا عشرة مرة في مدى عشرين شهراً). وفي ١٩٥٦ أقنعوا حليفتيهم الكبيرتين بريطانيا وفرنسا على توسيع الرقعة في سيناء والاقتراب من قناة السويس واحتلال ما كان يسمى بقطاع غزة. وفي ١٩٦٧ تمكنوا من تثبيت أقدامهم في فلسطين كلها، كل شبر فيها، وفي سيناء، وبعض الأراضي الأردنية في الجنوب الشرقي لفلسطين وبعض الأراضي السورية في الشمال الشرقي، ومن ضمنها هضبة الجولان وصولاً إلى القنيطرة. وفي ١٩٧٣ وطّدوا أقدامهم أكثر. وفي ١٩٧٨ - ١٩٨٢ أخضعوا إلى سيطرتهم جنوب لبنان وبقاعه الغربي. نعم، لا حدود ثابتة لإسرائيل. تتسع هذه الحدود ولا تتراجع ـ إنها حدود مرنة. ومن هنا كانت

"إسرائيل" من دول العالم القليلة جداً التي ليس لها دستور حتى لا تتقيد برسم حدود الدولة. وهي، أيضاً، من دول العالم القليلة جداً التي تصر ألا تعلن حدودها. وتلتف حول الموضوع بالحديث يوماً عن حدود سياسية ويوماً عن حدود أمنية ويوماً ثالثاً عن حدود تاريخية / توراتية ويوماً رابعاً عن حدود دولية، الخ...

يقودنا ذلك إلى الكلام عن "إسرائيل الكبرى"، وهو التعبير الشائع لإسرائيل التي تسعى أن تكون، انطلاقاً من "إسرائيل" الراهنة، ضمن الأراضي الفلسطينية. هنا أيضاً يجب ألاّ نقع أسرى هذا المصطلح. فإسرائيل الكبرى ليست مشروعاً قائماً بحد ذاته ويطرحه جمع معين من الصهيونيين (من اعتدنا على تسميتهم بالمتطرفين أو بالتوسعيين، أو بالصقور). إن إسرائيل الكبرى امتداد لقاعدة. وهي بالتالي حلم كل صهيوني. نعم، لكل صهيوني. تتساوى "الحمائم" مع الصقور، والمتدينون مع غير المتدينين والعلمانيين، والسفارديون مع الأشكنازيين، واليمينيون مع اليساريين، والبيض مع الشقر مع السود مع الصفر مع الحمر. إسرائيل جزء عضوي من إسرائيل الكبرى. كلاهما خط سير واحد متعدد المراحل. لا فرق بين "إسرائيل" في بعض فلسطين و"إسرائيل" في كل فلسطين و"إسرائيل" فيما وراء فلسطين من

أقطار جوار أو حتى في ما وراء أقطار الجوار هذه. "إسرائيل الصغرى"، مجازاً، هي جزء لا يتجزأ من "إسرائيل الكبرى" حسب المفهوم الصهيوني الثابت. وما كان محصوراً في نصف فلسطين ١٩٤٨ قد يتسع ليصل إلى كل أرجاء الوطن العربي، أو على الأقل إلى أي جزء من الوطن العربي، إذا ومتى سنحت الفرصة للصهيونيين تحقيق ذلك.

والصيغة الحالية، منذ تسعينيات هذا القرن التي حفلت بمتغيرات دولية خطيرة، "إسرائيل الكبرى" هي "إسرائيل العظمى". ذلك التوسع والامتداد ليسا بالضرورة عسكريين واحتلاليين. وقد يُستعاض عنهما بهيمنة سياسية واقتصادية وثقافية ونفسية. بل إن هذه الهيمنة أنفع لإسرائيل وأسهل وآمن وأرخص. إنها تحقق أغراض الاحتلال دون أن تسدد ثمنه الباهظ. إنها تستولي على مغانم الاحتلال وتترك لغيرها أن يسدد الثمن.

هكذا يجب أن نفهم مسيرة السلام المزعوم. إنها انتصارات إسرائيلية لا حرب فيها (بالتالي لا ضحايا ولا خسائر مادية ولا تعقيدات ولا تحديات للعالم). وهي انهزامات فلسطينية وعربية. وهكذا يجب أن نفهم تطبيع العلاقات العربية ـــ الإسرائيلية، على الصعد السياسية والنفسية والاقتصادية والثقافية

وكل أنواع التعاون والالتقاء والاعتراف والخدمات المشتركة.

إسرائيل العظمى وإسرائيل الكبرى صفحتا ورقة واحدة مكتوب عليها، بالعبرية، اسم إسرائيل. وإذا كان الصهيونيون هم الذين أشادوا إسرائيلهم الكبرى فإننا نحن، عرب السنوات الأخيرة من هذا القرن، الذين بنينا لهم إسرائيلهم العظمى.

ولا يجوز لي أن اختم الكلام في التوسع الصهيوني كبند ثابت من جملة الوصايا الصهيونية العشر دون أن أعرج على موضوع شرق الأردن بشكل خاص. فهو يقع في الدرجة الثالثة في سلم تهويد الوطن العربي. أي بعد الجزء من فلسطين ثم كل فلسطين. وهو بذلك يأتي قبل المراحل الأخرى، في لبنان أو سوريا أو مصر أو غيرها.

هنا أيضاً لعبت الخلفيات والعوامل الدينية / العاطفية والتاريخية والجغرافية والعملية دوراً كبيراً في جعل شرق الأردن تلي فلسطين في ملف الأطماع الصهيونية.

لقد كان شرق الأردن في معظم الحقب التاريخية جزءاً من فلسطين، أو على الأقل كان مع فلسطين جزءاً من حكم أوسع، سوري أو عربي أو إسلامي أو تحت الاحتلال الأجنبي. وكانت ضفتا النهر متكاملتين اقتصادياً وسياسياً وإدارياً في معظم الأحوال

الماضية. وكان التداخل بين بقاع في شرق النهر وإلى الغرب منه شديداً ومتواصلاً. حتى أن قدامى الرحالة، من عرب وأجانب، قلما فصلوا بقعة عن أخرى. وكانت طرق المواصلات، وقوافل التجارة والحج والفتوحات والهجرة، تعبر النهر بين الضفتين وكأنه مجرى مائي داخل قطر واحد. حتى أن بلدة صغيرة مثل طبرية في شمال فلسطين الشرقي كثيراً ما كانت عاصمة أو قاعدة لولاية الأردن.

وإذا صحت الروايات التوراتية عن خروج العبرانيين من مصر ودخولهم فلسطين فإن هذا النزوح تم عن طريق شرق الأردن. واستولى بعض أسباط العبرانيين على أراضٍ شرقي النهر بينما استولت أسباط أخرى على أراضٍ غربي النهر. وبالتالي، وحسب الروايات التوراتية، فإن ضفتي الأردن هما "أرض الميعاد" بالنسبة إلى اليهود. وأرض الميعاد هي الذريعة التي توسل هرتزل إحياء حلمها لكسب اليهود إلى حركته الصهيونية الاستيطانية ولبناء الوطن القومي فيها.

إلا أن الظروف الدولية والأطماع الاستعمارية لم تكن لتسمح بتوطين اليهود إلى الشرق من نهر الأردن ولا إلى ضم المنطقة إلى الدولة الصهيونية العتيدة منذ وعد بلفور إلى صك

الانتداب إلى قرارات التقسيم ١٩٤٧ إلى اليوم. ولذا جعل الصهيونيون موضوع الأردن مؤجلاً. وقد رأينا سابقاً أن القيادة الصهيونية تأخذ الظروف السياسية والدولية بالاعتبار وهي تبرمج مخططاتها التوسعية، وعلينا أن نتذكر، هنا، أن السلطات البريطانية في العشرينيات، التي كانت الراعي الأول للمصالح والمطالب الصهيونية، كانت اكثر من عمل على سلخ شرق الأردن من فلسطين في المباحثات الدولية ١٩١٩ - ١٩٢٣ ثم في إقامة إمارة مستقلة فيه (مستقلة عن فلسطين لا عن الانتداب، ومستقلة بالتالي عن برنامجها لتنفيذ وعد بلفور والتمهيد لإنشاء كيان صهيوني في فلسطين). وهي أي السلطات البريطانية، التي منعت اليهود من شراء الأراضي في شرق الأردن واستيطان ما كانوا قد اشتروه فعلاً قبل أن تضطر الباعة (بعض شيوخ القبائل الأردنية) والمشترين (الوكالة اليهودية) إلى فسخ الاتفاقات وإلغاء الصفقات. وكانت هذه السلطات هي نفسها، أخيراً، التي عملت على إلحاق "الشطر العربي" من فلسطين في مشروع التقسيم ١٩٤٧ بشرق الأردن وإنشاء دولة واحدة باسم المملكة الأردنية الهاشمية، الأمر الذي عنى قطع المجال أمام الصهيونية لاحتلال هذا الشطر ثم بغزو شرق الأردن. وقد تحقق للانكليز الهدف الثاني ومنع الصهيونيون من

غزو الأردن. أما الهدف الأول فقد سقط في أقل من عشرين عاماً: احتل الصهيونيون بعض هذا الشطر العربي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ثم احتلوا ما تبقى (وقد سمي الضفة الغربية) في حرب ١٩٦٧.

هذا كله لم يمنع الصهيونيين من مداعبة الحلم بتملك شرق الأردن في يوم من الأيام. وإذا كان الحلم مطلباً صهيونياً عاماً وثابتاً فإن أكثر من أعلن عنه ودعا له صراحة كانت فرقة صهيونية واسعة الانتشار أعلنت في العشرينيات انسحابها من المنظمة الصهيونية العالمية وسمت نفسها المنظمة الصهيونية الجديدة، وقد أطلقت على نفسها لقب التصحيحيين. وأطلق باقي الصهيونيين عليها لقب التحريفيين. وظلت هذه الحركة تنشط مدة عشرين سنة، إلى أن انضمت أواسط الأربعينيات إلى المنظمة الصهيونية العالمية، الأم، من جديد. بعد اقتراب الصهيونيين، على مختلف اتجاهاتهم، من تحقيق الهدف بإنشاء الدولة في فلسطين.

أعلن فلاديمير جابوتنسكي الذي أسس الجناح التصحيحي أو التحريفي وقاده حتى وفاته، أن شرق الأردن جزء من المرحلة أو الخطوة الأولى، ولا يؤجل احتلاله إلى مرحلة لاحقة. اعتبره طرفاً من أطراف قاعدة الانطلاق، وليس بقعة من الإمبراطورية الصهيونية اللاحقة. ولهذا كان شعاره يتكون من خارطة تضم

فلسطين وشرق الأردن معاً، يتوسطهما سيف. وسنعود إلى الحديث عن هذا الرجل وتنظيماته الإرهابية فيما بعد. نكتفي هنا أن نشير إلى أن المنظمة المنشقة كانت الطرح الذي انطلق منه حزب حيروت، الذي انبثق عنه في ١٩٧٣ تكتل الليكود من خمسة أحزاب الذي يتولى حكم "إسرائيل" اليوم. وكان جابوتنسكي الأب الروحي لمناحيم بيغن، الذي أورث الزعامة إلى اسحق شامير، الذي خلفه بنيامين نتنياهو.

الوصية الخامسة

اقتلاع عرب فلسطين

اقتلاع عرب فلسطين

مهما يكن من أمر المرحلة الأولية من مراحل إنشاء "الوطن القومي" لليهود في جزء من فلسطين أو في فلسطين شاملة شرق الأردن. فإن تحقيق الهدف، الوصية الرابعة من الوصايا الصهيونية الثابتة التي سبق الكلام عنها في الصفحات السابقة، استلزم وصية خامسة ارتبطت بها ارتباطاً عضوياً. فإن اختيار فلسطين مأوى ليهود العالم، ولتهجيرهم إليه، وإنشاء دولة، إنما يفترض إخلاء المكان لإفساح المجال أمام أكبر عدد من المهاجرين الوافدين من جهة، ولتحويل البلد إلى كيان يهودي صرف، بسكانه وديانته وتقاليده ولغته وطابعه المتميز العام.

إخلاء فلسطين من سكانها الأصليين، أهلها الشرعيين ومالكيها الحقيقيين وأبنائها التاريخيين، هو القاعدة الخامسة من قواعد وثوابت "الوصايا الصهيونية". ولعل مصطلح اقتلاع هؤلاء السكان أصح وأدق من كلمة إخلاء، لأن الصهيونيين لم يقصدوا تفريغاً بشرياً فحسب بل أرادوا قلع جذور السكان المطرودين، أرضاً وتاريخاً وذكريات ومصالح، وشطب ألفين وخمس مئة سنة تقريباً من تاريخ فلسطين (منذ زوال "مملكة السامرة" في القرن

السادس قبل الميلاد إلى قيام دولة إسرائيل أواسط القرن العشرين للميلاد)، شطبها من الذاكرة ومن المنطق ومن الإدراك، ساخرين من الحقيقة القاطعة بأن أهل فلسطين، بأقوامهم الأصلية الأساسية، استوطنوا فلسطين وتعاملوا معها وعليها منذ ثلاثة آلاف سنة قبل المسيح، بينما لم يدم الحكم العبراني لأقسام من فلسطين، موحداً أو منقسماً على نفسه، أكثر من خمسة قرون، يبعد آخرها عنا اليوم بأكثر من ألفين وخمس مئة سنة!

دعت الحركة الصهيونية منذ نشوئها وانتظامها إلى إخلاء فلسطين من سكانها قبل أكثر من نصف قرن من بدء تنفيذ عملية الإخلاء بشكل رسمي وجماعي. وإن لم يكن ثيودور هرتزل أول من كتب في الموضوع فإنه يظل المصدر الأساسي باعتباره مؤسساً للمنظمة الصهيونية وعبّر عن ذلك بصراحة ووضوح، بالرغم من إيجازه. ولا شك أنه تعمد أسلوب الإيجاز والمرور على الموضوع سريعاً حتى لا يثير مخاوف الناس آنذاك، وفي مقدمتهم عرب فلسطين والسلطات العثمانية الحاكمة وقوى أوروبا العظمى. وكان هرتزل يحتاج إلى كسب ود، أو رضى وقبول، هذه الجماعات الثلاث. حاول استمالة عرب فلسطين، الذين لم يكن يعترف بوجودهم ولا يأبه لمصيرهم، بإغراء بعض وجهائهم

وممثليهم في اسطنبول. فكتب إلى بعضهم (مثل يوسف ضيا الخالدي) يعده بتحسين أوضاع مُلاّك الأراضي من الفلسطينيين وزيادة دخلهم إن هم تعاونوا معه وباعوا بعض أراضيهم لليهود. وحاول تطمين السلطان عبد الحميد، وهو ولي أمر المسلمين في العالم والقيّم على شؤون مقدساتهم بحكم منصبه خليفة على المسلمين وسلطاناً على واحدة من أكبر الامبراطورية الإسلامية في التاريخ، بأن مشروعه الصهيوني ينفع السلطان مالياً لكنه لا يؤذيه معنوياً، إذ هو لا يهدد المسلمين بالخطر ولا يعرضهم للأذى. وحاول تطمين القوى العظمى، التي اتصل بكل واحدة منها على انفراد وبالسر عن الأخرى، بأنه لا يطرح مشروعاً احتلالياً بل مأوى يتمكن في المستقبل من أن يتحول إلى قاعدة تخدم مصالح تلك القوة ضد مصالح القوى الأخرى ـ وقد انعكس هذا التعهد في وعد بلفور الذي كان أول إعلان رسمي بـ "براءة" دولة أوروبية للصهيونيين بإنشاء كيان لهم في فلسطين، إذ نص الوعد، الذي صدر عن وزير الخارجية البريطانية (السير) ارثر بلفور بشكل رسالة إلى أحد زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا اللورد روتشيلد ولو في مجال الكلام التطميني فقط، على إقامة هذا الكيان لا تنال مصالح أهل البلاد بتأكيده "لن يتم شيء من شأنه أن يخلّ

بالحقوق المدنية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين".

(وقد سماهم الجماعات غير اليهودية ولم يسمهم عرباً أو فلسطينيين).

مع حرص هرتزل هذا فقد كان الرجل واضحاً وصريحاً في برنامجه للاستيلاء على فلسطين بما يتعلق بمصير سكانها، العرب، الذين كانوا آنذاك أغلبيتها الساحقة أكثر من ٩٢٪ من السكان. مع الإشارة إلى أن هرتزل لم يذكر الفلسطينيين أو العرب بالاسم. واستعاض عن ذلك بتعبير الأقوام الموجودة على أرض فلسطين، وهو تعبير يذكّرنا بما ورد ويرد في أدبيات الغزو "الأبيض" للولايات المتحدة والاسكا وأميركا اللاتينية واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقية وشرقها. أي الشعوب التي أصبحت بمفاهيم اليوم وبعد تضاؤلها وانحسارها عدداً وملكية وحرية أقليات "عرقية أصلية" يزور السياح المحميات والمخيمات التي حوصروا فيها ليتفرجوا عليها في رحلات شبيهة بزيارات حدائق الحيوان. كما نتذكّر، في هذا المجال، تساؤل غولدا مائير الشهير "أين هم الفلسطينيون"، وإصرار قادة مثل بن غوريون وشارون على عدم لفظ كلمة عربية واحدة في حياتهم!

حدّد هرتزل مصير "الأقوام" الأصلية المقيمة على أرض

فلسطين آنذاك (أي عربها بأغلبيتهم الساحقة) بمهمتين رئيسيتين يؤديانهما في خدمة عملية الاستيطان اليهودي لفلسطين. وهما: أولاً، العتالة، أي حمل قِرَب الماء لإرواء المزارعين اليهود وأراضيهم، وحمل الوقود والأخشاب (بدلاً من استخدام البغال والحمير). وذلك تحت أشعة الشمس الحارقة التي لم يعتد اليهود عليها. وثانياً، حفر بعض الأراضي التي تكثر فيها الأفاعي والثعابين السامة، وينتشر في مستنقعاتها البعوض الذي يحمل جراثيم الملاريا، وذلك في شمال فلسطين (منطقة الحولة مثلاً) ليتعرضوا هم بدل اليهود للأمراض والتسمم. وغنيّ عن القول أن هذه المهمة كانت تؤدي غرضين في آن: حماية المهاجرين اليهود وإبادة المواطنين العرب. أما من يتبقى من تلك "الأقوام"، من لا يموت بالسم أو المرض والإرهاق أو ضربات الشمس، مَن يتحدى الطبيعة القاسية ووحشية المهاجر المستوطن، فإن مصيره هو الرحيل، الاقتلاع والقذف إلى خارج البلاد. واقترح هرتزل العراق (ما بين النهرين آنذاك) مكاناً لتهجير الفلسطينيين إليه. وهكذا تخلو فلسطين من أهلها ليحل مكانهم يهود أوروبا. إنه الاقتلاع البشري/ الحضاري بأقبح صوره وأوقحها. وعندها يصح الزعم الصهيوني التقليدي الشهير: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

عجز الصهيونيون عن تحقيق عملية الاقتلاع هذه مدة خمسين سنة، وإن كانوا استغلوا الوقت للتمهيد لتنفيذ العملية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ومن بعد ذلك على مراحل. ذلك أن خضوع فلسطين للحكمين العثماني ثم البريطاني في هذه الفترة لم يمكّن الصهيونيين من طرد السكان من البلاد. لكنهم تمكّنوا من تهيئة الجو الملائم للاقتلاع حينما حانت الفرصة. فعملوا على تملك الأراضي التي كان يقيم عليها ويعمل فيها عشرات الآلاف من العائلات الفلسطينية، فيصبح هؤلاء بلا مأوى وبلا عمل. كما عملوا على الاستعداد العسكري للقيام بعمليات إرهابية أدت إلى نزوح أكثر من ثلاثة أرباع المليون فلسطيني في أقل من عشرين شهراً (٤٨ – ٤٩) من خلال سلسلة مبرمجة في التوقيت والمواقع من المذابح وأعمال العنف وقتل الشيوخ والنساء والأطفال وتدمير المساكن والمعامل والمتاجر والإدارات والتعدي على الطرق والسكك وكافة وسائط النقل ـ بل وعلى الجوامع والمزارات والكنائس والأديرة أيضاً.

كانت الشرارة الأولى للمذابح الجماعية الصهيونية لعرب فلسطين في دير ياسين، فجر التاسع من نيسان ـ ابريل ٤٨. وتلتها أكثر من مئة عملية، في المدن والبلدات والقرى وعلى الطرق فيما

بينها وفي الحقول والمزارع. كانت في مجملها، وبينها حوالي العشر من المجازر الكبرى التي بلغ ضحايا كل منها بالعشرات؛ السلاح الرئيسي الذي استخدمه الصهيونيون لاحتلال مناطق واسعة من فلسطين (خاصة تلك التي منحها لهم قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في نوفمبر ٤٧) من أهلها إخلاءً تاماً أو شبه تام.

ولم يكتفِ الصهيونيون بذلك، وقد أسسوا دولتهم على أنقاض هذه المجازر، فأخلوا أكثر من مئة ألف مواطن، ممن تحدوا الإرهاب وصمدوا في مواطنهم، أو ممن نزحوا من قريتهم إلى قرية مجاورة، من البلاد وألحقوهم بمئات الآلاف من النازحين آنذاك في معظمهم إلى الأردن وسوريا ولبنان وإلى الشطر الآخر من فلسطين الذي أعطاه قرار التقسيم للعرب وضمه الأردن إلى أراضيه. وقد برر الصهيونيون هذه العمليات التهجيرية بعد قيام "الدولة" بإصدار سلسلة من القوانين والأنظمة التي تتيح نزع ملكية أراضٍ من أصحابها العرب وطردهم عنها مستهترة بالقوانين العامة، ومواثيق حقوق الإنسان. وفي مقابل هذه القوانين غير الشرعية، أصدر الصهيونيون "قانون العودة" الذي يتيح لكل يهودي في العالم أن "يعود" إلى "بلده" (أي فلسطين) ويستوطنها ويتملك فيها على حساب أهل البلاد الأصليين.

لم تتوقف عمليات الطرد الجماعي بدخول "إسرائيل" الأمم المتحدة مما يفترض احترامها للقوانين الدولية، ومن بينها تلك التي تمنع اقتلاع السكان. والتي طالب بعض قراراتها "إسرائيل" بإعادة شعب فلسطين النازح رغماً عنه إلى خارج دياره ـ وهي قرارات استمرت الجمعية العمومية في اتخاذها سنة بعد أخرى حتى ملّ الناس من الاطلاع عليها ومتابعة أخبارها.

وفي العام ١٩٦٧ قام الإسرائيليون بطرد موجات أخرى من السكان، وخاصة من أراضي فلسطين التي احتلوها في حرب حزيران ـ يونيو من ذلك العام الذي حدثت فيه تلك الحرب الخاطفة والمأساوية. وجنباً إلى جنب عمليتي الطرد الجماعي الرئيسيتين في أقل من عشرين سنة، واصلت "إسرائيل" طرد شرائح من المجتمع الفلسطيني الخاضع لحكمها في ظروف مختلفة وتحت ذرائع وعناوين متنوعة: طرد قبائل من النقب والغور، إبعاد أشخاص بتهمة تهديد "أمن الدولة"، وجلّهم من أصحاب الكفايات والنُخب الثقافية والعلمية ورجال المال والأعمال وناشطي النقابات والاتحادات والعاملين في مجال الخدمات الاجتماعية. حتى أصبح ذلك مظهراً واضحاً على رغبة العدو بإفراغ الوسط الفلسطيني من قياداته وناشطيه ونُخبه ورموزه

وأعلامه، ليتدنى مستوى حياته وعطائه ومعارضته، بعد أن تعذّر على العدو اقتلاع كل الفلسطينيين من البلاد. إن الطرد "النوعي" هذا، بعد سلسلة عمليات الطرد "الكمي" ملمح رئيسي في التزام الصهيونيين للمبدأ الخامس من ثوابت حركتهم. ونحن نلمس ملامح أخرى في سيرة هذا الالتزام، نستعرضها باختصار:

أولها، حرص الإسرائيليين على إزالة آثار السكان العرب بعد طردهم. وذلك بهدم الكثير من القرى وأحياء المدن وبناء المستعمرات فوقها أو فوق أجزاء منها أو من مشاعاتها. وكذلك بتبديل أسماء هذه الأماكن ومعظم المعالم الجغرافية لفلسطين، من سهول وجبال ووديان وأنهار وجداول وبحيرات وخلجان ورؤوس، إلى جانب أسماء المدن والبلدات والقرى والمناطق والألوية والأقضية. لقد نُزع عدة آلاف من الأسماء الجغرافية من الخارطة، وكل منها عربي تاريخي متوارث منذ قرون أو عشرات القرون، واستبدل بأسماء عبرية لا تاريخ لمعظمها ولا علاقة لها بالمكان بل هي أسماء مخترعة أو مصطنعة. وهكذا فقدت مواقع فلسطين معالمها وآثارها وتاريخها مثلما فقدت أهلها ومالكيها والمتجذرين فيها.

ثانيها، حرص السلطات الإسرائيلية على عدم السماح للعرب المطرودين، والأجيال المتفرعة عنهم، بالعودة ولا بشكل من

الأشكال. ولا أقصد العودة الجماعية التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة طيلة ثمان وأربعين سنة بل العودة الفردية وفي الحالات الإنسانية. مَن خرج قد خرج، وقد جاء مَن حلّ مكانه ممن لا علاقة سابقة له بالمكان!

ثالثها، استمرار "إسرائيل" في تشجيع العرب، ممن صمدوا في فلسطين المحتلة ٤٨ أو/ و٦٧، على الهجرة، وتهيئة المناخ المشجع والملائم لذلك: لطلب العلم عن طريق تضييق مجالات العلم في البلاد. وطلب العمل عن طريق صد أبواب العمل أمام الكفايات التي يمكن لأصحاب العمل أن يستعيضوا عنها بكفايات يهودية أو حتى أجنبية (وخاصة من شرق آسيا أو من شرق أوروبا). ويصح أن نسمي هذا السلوك بالإبعاد "المبطن" أو "المستتر"، التدريجي، الذي يبدو في الظاهر كقرار فردي طوعي لا إكراه فيه وهو في الواقع رد فعل مباشر لإجراءات صهيونية يقصد منها صانعوها التخلص من مزيد من السكان العرب.

رابعها، الإبعاد الأمني، وهو منفصل نوعاً ما عن عمليات الإبعاد الجماعية الأخرى، إذ هو يأتي على مراحل وفي ظروف مختلفة، وحجته واحدة من اثنتين: إما إخراج عرب من مساكنهم بحجة "قدسية" المكان عند اليهود، كالمدن المقدسة الخمس

وكالكثير من المزارات والأماكن التي يزعم اليهود أن لها مكانة روحية خاصة في وجدانهم التاريخي والديني، أو إخراج عرب من مناطق يدعي الإسرائيليون أنها ضرورية لحماية أمنهم، سواء في المستوطنات والأحياء اليهودية أو حولها أو على طرق الاتصال في ما بينها، أو حول المواقع العسكرية كالمعسكرات والمطارات والموانئ والمصانع الحربية ومخيمات التدريب ومراكز البحث العلمي والحدود.

إذن فإن سياسة الاقتلاع لم تتوقف، ولم تنحصر في ظروف أو أمكنة أو أزمنة محددة. إنها سياسة مستمرة، وستظل كذلك ما بقيت الحركة الصهيونية قائمة. ذلك الاقتلاع هو الوجه الآخر لعملية الاستيطان. طرد عربي لإيواء يهودي. معادلة واضحة وبسيطة، على ما فيها من ظلم ووقاحة وتحدّ للقوانين الدولية والحقوق الإنسانية والقيم والأخلاق المجتمعيّة.

من هنا كان بعض بنود اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٣، وما تلاه من اتفاقات آخرها اتفاق الخليل في العام الماضي، مظهراً صريحاً لتعمّد الطرف الإسرائيلي في "مفاوضات التسوية" أن يظل محتفظاً بـ "حقه" في إخراج الفلسطينيين. وعدم السماح بإعادتهم.

فبالرغم من كل شيء، من مزاعم السلام والصلح والتسوية وإظهار حسن النوايا ومن قرارات أعلى سلطة دولية في العالم ورعاية أعظم قوة في نظامنا العالمي الجديد ومن كافة الحقوق والقيم الإنسانية، تتفق القيادات العربية، الفلسطينية وغير الفلسطينية، الغاطسة في وحل التسوية، مع الإصرار الإسرائيلي بعدم عودة الفلسطينيين. ويكون "السلام" على حساب الاقتلاع.

ويحصل الاستسلام بالرغم من حق المشرد بوطنه وبالعودة إلى دياره. وبإيجاز بالغ، وبكلام بسيط لتعابير قانونية معقدة وخبيثة، تتنازل القيادة الفلسطينية عن حق نصف الشعب الفلسطيني (المشرد منذ ١٩٤٨) ببلاده، وعن حق الأغلبية الساحقة من مشردي العام ١٩٦٧. وهكذا تبقى الوصية الخامسة، باقتلاع الفلسطينيين، فاعلة بقوة في عهد "السلام" كما كانت في عهد الحرب والعداء والمقاطعة.

يتفق الطرفان، الصهيوني والفلسطيني، أنه لولا الحرب لما كان "السلام". فمن الجهة الأولى تدرك "إسرائيل" أن حروبها وإرهابها المتواصلين ضد العرب على مدى عقود متعاقبة هما اللذان أركعا القيادة الفلسطينية وجعلاها ترفع يديها استسلاماً على نقيض موقف شعبها (ورغماً عن صموده). ومن الجهة

الأخرى، يتّخذ دعاة النهج الاستسلامي من القوة الإسرائيلية ذريعة لتبرير وأد النضال والهرب من المواجهة الوطنية والخروج على ثوابتنا القومية.

إذن فالاقتلاع، وهو بالنسبة إلينا سبب الصمود والنضال، إنه ابن الإرهاب الإسرائيلي. والإرهاب، في حقيقة الأمر، أحد الثوابت الصهيونية. وهو إحدى وصاياها التي لا تنازل عنها ولا انحراف مهما كانت الظروف. لم تكن الصهيونية مجرد حركة لتهجير اليهود إلى فلسطين، أي لقذف فائض بشري أوروبي إلى خارج أوروبا، ولعلها الوحيدة، أو من الحركات النادرة المعاصرة، التي سعت إلى أكثر من التهجير، إذ هي سعت لإنشاء "حضارة" في بلد غريب عن طبائعها بعد إزالة حضارته وتشتيت شعبه.

الوصية السادسة

النزعة العسكرية

النزعة العسكرية

إذ نلج موضوع الوصية السادسة مما أسميناه الوصايا الصهيونية العشر وتكلمنا عنها في الفصول السابقة، ونسميها الوصية العسكرية، نتعاطى معِها كركن جوهري من الأركان العشرة، وليست مجرد وسيلة كما يتوهم بعضنا. فالوسيلة تتبدل وتُزاح جانباً لتحل محلها أداة أخرى أنسب، لكن العسكرية الصهيونية (بما تحمله من قوة وبطش وإرهاب وتعذيب ومخابرات وتجسس وتسلّط وكبت وقمع) وجه آخر لوحش حركة متعددة الرؤوس. الصهيونية عسكرية، مثلما هي عرقية واستيطانية وعنصرية واحتلالية لأرض الغير، وإخلائية لسكان هذه الأرض وقاعدة لمصلحة الاستعمار. والعسكرية متممة وتكملة طبيعية للصفات الصهيونية الأخرى، بقدر ما تكون هذه الصفات بُعداً عضوياً وامتداداً طبيعياً لها.

أكرر وأشدد هنا على خطأ النظر إلى العسكرية الصهيونية كمجرد وسيلة لخدمة الأغراض وكأنها تأتي بالدرجة الثانية بالنسبة إلى هذه الأغراض. إنها إحدى الصفات الرئيسية والمعالم الأساسية، شأنها شأن سائر القواعد الثابتة للحركة الصهيونية.

وليست هناك، ولن تكون في يوم من الأيام، صهيونية سلمية، أو صهيونية مسالمة، أي صهيونية مدنية تفتقد الصفة العسكرية. والحلم بصهيونية غير عسكرية وهم وسعي وراء سراب. ونحن لا نتذكر حركة قومية واحدة في تاريخنا الحديث التي تجاوزت عسكريتها حدود الوسائل. فالعسكرية الصهيونية جزء عضوي منها ومظهر رئيسي لها. وتفسر الدراسة النفسية لليهود والصهيونيين أسباب ذلك. فمن الجهة الأولى أدرك الصهيونيون أن مشروعهم سيظل محاصراً ومرفوضاً مهما طال به الزمن ومهما حقق من نجاح. ومن الجهة الثانية أدركوا أن ما من شيء يبدل نفسية الخوف والخنوع عند اليهود التي عاشت ألفي سنة إلا الروح العسكرية النظامية. وهكذا أصبح من المستحيل أن تكون هناك صهيونية سلمية أو مسالمة.

كالعادة، نبدأ بثيودور هرتزل ونعود إليه مرجعاً أساسيا ومصدراً موثوقاً ليغنينا عن البحث عن الأسانيد والشواهد في كتب أخرى مشكوك بأمرها وبنواياها وبصدقيتها، مثل كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون"، أو كتب دينية، كالتلمود والتوراة، ينقلب الاعتماد عليها من بحث رزين يهدف إلى تبيان الحقائق الراهنة إلى سقوط في محاذير وأشواك وإلى دخول، بل

ضياع، في متاهات نحن في غنى عنها، خاصة في هذه الأيام التي يكون قد مرّ على إنشاء الحركة الصهيونية مئة عام.

غير أن العودة إلى النبع، إلى هرتزل، لا تنفي ثلاثة أمور: أولها أن إرهاصات الطرح الصهيوني في القرن التاسع عشر وما ولّدت من جمعيات ومنظمات وخاصة في أوروبا الشرقية، هي أيضاً سبقت هرتزل في بعض مذاهبها وخططها إلى إدراك مسألة دور القوة في عملية تهجير اليهود إلى فلسطين وحمايتهم هناك؛ أي أن هرتزل لم يكن "العسكري" الأول، زماناً وتنظيراً، لكنه كان العسكري الأول مؤسسةً وسلوكاً عملياً.

وثانيها أن محاولات سابقة للتحرك الصهيوني في القرن التاسع عشر، وكانت شبه صهيونية أو تحمل بوادر صهيونية من دون أن تكون كذلك بالمعنى الكامل والحديث لهذا المصطلح المركب، توسلت القوة العسكرية أسلوباً رئيسياً أو أحد الأساليب الرئيسية لإيصال "يهود الاضطهاد" إلى فلسطين وإنشاء كيان لهم بشكل أو بآخر. تمتد هذه المحاولات على مدى قرنين أو أكثر قليلاً، من محاولة مقامر ومغامر يهودي بهلوان وأفّاك، أسلم وتنصر، وتنصر وأسلم، وحاول في أواخر القرن السادس عشر إقناع السلطان العثماني بالسماح له بإنشاء فيلق يهودي محارب

يتم نقله إلى فلسطين لإنشاء مأوى لليهود يدعم الوجود العثماني في قلب الأجزاء العربية من السلطنة وفي واحد من أقدس الأماكن عند المسلمين، وينقذ جزيرة قبرص من الأطماع البريطانية، إلى محاولة نابليون الشهيرة، أواخر القرن الثامن عشر، باعتماد اليهود حلفاء له في حملته ضد البريطانيين ومباركة احتلالهم لفلسطين، أو بعضها، مقابل الحصول على ولائهم السياسي والمالي والدولي. وبين المحاولتين مساعٍ أخرى صغيرة ومحدودة، باءت كلها بالفشل قبل أن ترى النور.

وثالثها ارتباط بعض الأجنحة الصهيونية، في جمعيات وأفراد، بروايات العهد القديم من التوراة واستلهام ما يتعلق باستخدام العبرانيين القدامى للقوة العسكرية لاحتلال بعض فلسطين ومحاربة أعدائهم من الشعوب المقيمة في فلسطين أو الغزوات التي جاءت من الخارج، متذكرين أن قسماً كبيراً من التاريخ التوراتي العبراني إنما هو تاريخ المعارك المتواصلة لحوالي خمسمئة سنة مع الفلسطيّين والآراميين والكنعانيين والعموريين والمؤابيين والآشوريين والكلدانيين والبابليين والمصريين والفرس والرعاة وغيرهم، إلى جانب المعارك الداخلية بين الأسباط والممالك العبرية نفسها، وأحياناً بين أبناء البيت الواحد. صحيح أن هذا

الارتباط لم يخرج عن حدود الإعجاب والإشادة واستخدام أحداثه رموزاً وعبراً تعزز الدعوة الصهيونية لكنه كان موجوداً، على أقل تقدير، وكان عاملاً في تغذية الحلم الصهيوني العنصري الاستيطاني بمشاهد للقوة والبأس والعنف والقتل الجماعي والذبح والتنكيل والغزو والسطو والسبي، أعطت ذلك الحلم "رونقاً" خاصاً عند حالمين قساة لا يتورعون عن سفك الدماء البريئة لتحقيق أحلامهم.

مع هذا، فنحن نفتح صفحة العسكرية الصهيونية بهرتزل، الأب الروحي للحركة الصهيونية في عهدها المؤسسي المنظم والمبلور في برامج وآليات وهيكليات.

كانت "إسرائيل" القوية هدفاً. وكانت القوة وسيلة. تلازم الاثنان عند هرتزل، ولا يزالان يتلازمان إلى اليوم، فلا صهيونية بلا إسرائيل، ولا إسرائيل بلا قوة، ولا إسرائيل بلا تهجير يهودي واقتلاع فلسطيني وتوسع إقليمي وارتهان استعماري، ولا إسرائيل قوية تحقّق ذلك كله. أي أن الصهيونية، عكس المبادئ والحركات المعروفة، تريد القوة للقوة، ولا تريدها وسيلة فقط لأغراض أخرى. فالقوة هي جوهر الوجود ومبرره. بل هي الوجود.

تحمل كتابات هرتزل تصوّره هذا، وإعجابه الشديد بالقوة، وجنباً إلى جنب مساعيه للحصول على "البراءة" المنشودة للاستيطان، وعلى إقناع اليهود بالصهيونية، كان يسعى لأن يكون كل من هذه الصهيونية وهذا الاستيطان مثلاً أعلى في القوة. رأى فيهما بديلاً من الاستعطاء. فالاستعطاء هو مظهر تردده على السلطان عبد الحميد ليسمح ليهوده بالهجرة، ومظهر اتصالاته مع ملوك أوروبا وقياصرتها وأمرائها وصانعي قراراتها وبناة إمبراطورياتها لإعطاء الضمانة للهجرة وحمايتها (أي أن الاستعطاء كان الشكل الظاهر لعمليتي السعي وراء "البراءة" وحماية "القانون العام"). لكنه بالقوة، وبها وحدها، يتبين للعالم، للسلطان والقوى العظمى على حد سواء، أن حركته أهل لنيل ما تسعى إليه.

وهكذا أخذ هرتزل يغرس في نفوس الصهيونيين بذور الصهيونية العسكرية القوية. أي على عكس الصفة الغالبة آنذاك لليهودي المسكين والمحروم والمقهور والضعيف، أسير حارته المغلقة وضحية العدوان المستمر. وإذا كان يدعو هؤلاء المساكين إلى الهرب فإنما هو يدعوهم إلى حال يتحول فيه الضعف إلى قوة، واليأس إلى بأس، ويتحول معه تلقي اللطمات والطعنات إلى ضرب الآخرين وقمعهم. ولعلنا نلاحظ هنا أن أقسى أنواع الإرهاب

وأفظعها التي مارسها الصهيونيون إنما كانت في أعقاب التنكيل النازي بهم. والمفارقة أن هذا الإرهاب وجهه الصهيونيون ضد من لم تكن له علاقة بالتنكيل بهم (أي عرب فلسطين) وضد من مد لهم يد العون للتخلص من ذلك التنكيل (أي الإنكليز) وذلك في السنوات الأربع التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكأن الوحشية الصهيونية تتفجر بضراوة أكبر كلما عبر اليهود مرحلة من المسكنة، صحيحة كانت أو مزيفة.

فكّر هرتزل، في وقت من الأوقات في مطلع القرن الحالي، أن يجسد دعوته إلى الصهيونيين بالاستعداد العسكري إلى جانب السعي السياسي والدولي للحصول على "البراءة"، بتشكيل فيلق عسكري شبه نظامي، قواته من المرتزقة من أوروبا من يهود وغير يهود، بقيادة ضابط بريطاني كان يحلم بالإسهام في إنشاء الدولة بحد السيف. وكان هذا الضابط مغامراً من الدرجة الأولى، ووثيق الصلة بالكنيسة.

ومع أن هرتزل مات ومات معه المشروع الخيالي، سرعان ما اتجهت المنظمة الصهيونية نحو تكوين فرق وفصائل نظامية وشبه نظامية "لحماية" أوائل المهاجرين وأولى المستعمرات اليهودية في فلسطين، في العقدين الأولين من القرن.

أما الفرق شبه النظامية فقد تشكلت من شبان يهود من بين المهاجرين الجدد إلى فلسطين. وكانت لبعضهم تجربة في الأمور العسكرية. وتوزعت جماعاتهم حول المستعمرات أو على الطرق المؤدية إليها. وكان أحد غلاة الصهيونية من الأميركيين يتولى القيادة، وقد قُتِل في إحدى المجابهات مع السكان العرب. وتخليداً لذكراه، وقد اعتُبر "الشهيد الأول"، أطلق اسمه على إحدى المستعمرات في شمالي فلسطين.

وأما الفرق الرسمية فكانت فيالق قدمت الحركة الصهيونية عناصرها للجيش البريطاني لتتدرب وتتسلح وتحارب تحت الراية البريطانية وأن يكون لها طابعها اليهودي المميز الخاص. وقد سميت فيالق "البغّالة"، إذ كانت من المشاة ممن يستعملون الدواب في تنقلهم. ومع أن دورها في الحرب العالمية الأولى كان محدوداً، ويبالغ الصهيونيون في تصويره والتبجح به، إلا أن دورها كان فعالاً جداً في التمهيد العملي للإرهاب الصهيوني أيام الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد كانت عناصر "البغّالة" نواة التشكيلات العسكرية النظامية وغير النظامية التي قامت في العشرينيات واشتد عودها في الثلاثينيات لتتحول في أواخر الأربعينيات إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي".

والهاجاناه أبرز هذه التشكيلات وأقواها وأكبرها. وهي تدين بوجودها إلى حزب العمل "الماباي" وتدين بتطويرها إلى بن غوريون (الذي أصبح فيما بعد أول رئيس للوزراء في "إسرائيل" والذي أعلن مولد "الدولة" في منتصف أيار ـ مايو ١٩٤٨). ولكنها تدين، بالدرجة الأولى، إلى الدعم البريطاني الذي لم يقتصر على التدريب والتسليح والتطوير بل أعطاها شرعية وجعلها رديفاً لقوى الأمن الرسمية. ومن بين رعاة الهاجاناه ومؤيدي وجودها وأعمالها الإرهابية يبرز اسم الضابط البريطاني (المسيحي غير اليهودي) أورد وينجيت، وهو مغامر أهوج مدّعٍ ومتعصب وشرس، أعطى الهاجاناه كل طاقاته وقادها في أعمالها التخريبية ضد العرب في الثلاثينيات ليلتحق في ما بعد بالقوات البريطانية المحاربة في جنوبي شرقي آسيا وليقود هناك مجموعات من الفدائيين في أعمال تخريبية ضد الاحتلال الياباني. وهناك سقط الرجل قتيلاً، ليتبين في ما بعد أنه كان جباناً وضعيف الشخصية ولا يتحلى بصفات القيادة وغير مؤهل لتحمل المسؤولية. كان وينجيت "أسداً" على أهل فلسطين وفأراً أمام اليابانيين. هذا ما لا أقوله من عندي وإنما تعترف به مصادر التأريخ العسكري البريطاني للحرب العالمية الثانية.

وكرر الصهيونيون في الحرب العالمية الثانية التجربة التي خاضوها مع البريطانيين في الحرب العالمية الأولى، وذلك بتأمين عناصر يهودية شابة للتجند في فيلق يهودي خاص في الجيش البريطاني. وليس غريباً أن تكون التجربة الجديدة أقوى وأخطر من سابقتها في الحرب الأولى. فقد كان العدو هذه المرة مشتركاً. كان النازيون أعداء للبريطانيين ولليهود معاً، وكانت المعركة معهم، بالتالي، معركة واحدة. وكان الصهيونيون، ثانياً، أكثر حاجة إلى تدريب جنودهم وتسليحهم وتأهيلهم وتطوير وضعهم العسكري لأنهم كانوا أقرب زماناً إلى مرحلة إنشاء الدولة، الذي يتطلب استعداداً عسكرياً قوياً لمواجهة عرب فلسطين والجيوش العربية النظامية ومن معها من متطوعين.

بعيداً عن التفاصيل، نختصر القول بأن التجربة العسكرية الصهيونية في ظل القوات البريطانية ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ كانت الركيزة الأساسية للاستعداد الصهيوني لمجابهة العرب ١٩٤٨. ونذكر أن البريطانيين والصهيونيين كانوا يدركون في ذلك الحين أن الجندي اليهودي النظامي في الجيش البريطاني إنما هو نواة الجندي النظامي في "الدولة" التي سيقيمها الصهيونيون برعاية بريطانية وحليفاتها بعد انتهاء الحرب العالمية. لذلك، ليس غريباً أن

"يستبسل" المتطوعون اليهود في القوات البريطانية في معارك ضد العرب بدلاً من أن يذهبوا إلى جبهات القتال الحامية في أوروبا، في إيطاليا وألمانيا والنورماندي وغيرها. وعلى سبيل المثال، شارك الصهيونيون في الاحتلال البريطاني لسوريا وللبنان (وكان موشيه دايان أحد المقاتلين، وفقد عينه في إحدى المعارك قرب الدامور)، وفي الاحتلال البريطاني للعراق، ضد ثورة رشيد عالي الكيلاني الوطنية (وكان ابراهام شتيرن أحد الضباط، وفقد قرب الحبانية حياته)، وذلك في السنتين الأوليين من الأربعينيات. أما الرجلان اللذان ذكرناهما فقد كانا من الإرهابيين الصهيونيين، وكان الأول من "أبطال" حروب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ و١٩٥٦ و١٩٦٧. وتزعم الثاني إحدى أشرس المنظمات الإرهابية التي حملت اسمه إلى أن أُدمجت في الجيش الإسرائيلي ١٩٤٨.

الوصية السابعة

دولـة الإرهـاب

دولة الإرهاب

إذا كانت الصهيونية حركة عسكرية، وكان "المجتمع الإسرائيلي" الذي نجحت في إقامته في فلسطين ١٩٤٨ مجتمعاً عسكرياً، فإن الخمسين سنة بين إنشاء الحركة وقيام الدولة كانت هي أيضاً فترة عمل عسكري يسير إلى جانب العمل السياسي والدولي وإنشاء المؤسسات وتأهيل الذات لمرحلة الدولة.

فمثلما أفرز الاستيطان اليهودي مستعمرات تتوزع بين نوعي الكيبوتز والموشاف، أفرز نوعاً ثالثاً عسكري الطابع، هو الناحال. وكانت الناحال مستوطنات خاصة بالجنود تتوزع مواقعها على الأماكن الاستراتيجية، أي أنها كانت قلاعاً حربية تحت عنوان مدني. وكانت بالتالي رديفاً وقواعد للنشاط الإرهابي والتخريبي ضد العرب، سواء في مرحلة الانتداب أو خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

ومثلما أفرز الاستعداد الصهيوني مؤسسات للشبيبة تعمل للهدف الاستيطاني ودمج المهجرين إلى فلسطين، أفرز أيضاً مؤسسة "الجدناع"، وكانت أشبه بالجسر الذي يعبر به الصهيوني من موقعه المدني إلى موقعه العسكري داخل عملية التهيؤ للقتال

من أجل إنشاء "الدولة".

غير أن البنية الحربية للحركة الصهيونية في عهد الانتداب تمثلت في المنظمات الإرهابية الصرفه. وان كانت الهاجاناه، التي حملت صفة رسمية إلى حد ما وكانت علنية وتشكل جهازاً شرعياً في آلية التعاون البريطاني - الصهيوني لتحقيق وعد بلفور (وكذلك البالماخ، ذراعها العسكري الضارب) تعمل تحت جناح الوكالة اليهودية مباشرة وتأتمر بأوامر المنظمة الصهيونية العالمية التي كان الماباي (حزب العمل في ما بعد) يشرف عليها، أي أنها كانت تجلس في أحضان السلطة، فإن منظمات إرهابية أخرى كانت تعمل تحت جنح الظلام وتفتك بالمواطنين العرب (ثم برموز الوجود البريطاني في فلسطين ١٩٤٣ ــ ١٩٤٨) بوحشية أقوى. وقد أتاح لهذه المنظمات غير الرسمية أن تتحرك بحرية وتبطش بشدة مخطط جهنمي تفتقت عنه مخيلة القيادة الصهيونية (في المنظمة العالمية والوكالة اليهودية في فلسطين)، وهو أن يرخي العنان للمنظمات الإرهابية غير الرسمية لتجول وتصول ضد العرب (والإنجليز، واليهود في حالات معينة سنأتي على ذكرها) في السنوات العشر التي سبقت إنشاء "الدولة"، بينما تتنصل القيادة السياسية الرسمية المعترف بها (المنظمة والوكالة) من أعمالها ولا

تكون مسؤولة إلا عن تصرفات الهاجاناه. وهكذا وزّع النشاط بين المنظمات الإرهابية: الرسمي منها (الهاجاناه) يضرب بسيف الشرعية، وغير الرسمي وأبرزها (الأرجون وشتيرن) تتصرف على هواها كالولد المشاغب "والفلتان" الخارج على طاعة والديه.

لن نتوسع في استنطاق السجل الإرهابي لهذه الجماعات. فقد كتب غيرنا فيه الكثير. وكتبنا فيه مقالة مطولة في "السفير" يوم السابع عشر من نيسان ــ أبريل ١٩٩٦، لكننا نود هنا أن نركّز على الإرث الإرهابي للعقيدة الصهيونية الذي تمثّل في هذه المنظمات "غير الرسمية" و"غير الشرعية".

سبق أن مر معنا اسم فلاديمير جابوتنسكي؛ أحد أبرز القادة الصهيونيين بعد هرتزل، وكان منافساً رئيسياً لحاييم وايزمن الذي تولى قيادة المنظمة ما بين ١٩٠٥ و١٩٤٨. وكان الفارق الأساسي بين تلميذي هرتزل معلمهما الأكبر، الوفيين له، كل منهما على طريقته، أن وايزمن (ومدرسته ومريديه) أخفى نواياه العدائية والتوسعية تحت جبّة النشاط السياسي والسعي الدبلوماسي واستطاع بذلك أن يؤمّن الحصول على "براءة" وعد بلفور في شطر من فلسطين، وأن يقيم صك الانتداب البريطاني على فلسطين على أساس الالتزام بتنفيذ الوعد أمام أكبر هيئة دولية؛

عصبة الأمم، وأن يتبجّح في استيراد جماعات كثيرة من المهاجرين اليهود الجدد ويقيم لهم المستوطنات ويحصل لهم على الأراضي والأموال والأعمال، وأن يؤسس للمجتمع اليهودي في فلسطين أيام الانتداب "دولة" داخل دولة، لها قوانينها وأنظمتها ولغتها ورموزها وأمنها وإدارتها ومدارسها وأجهزتها الصحية والتربوية والاجتماعية واتحاداتها العمالية والنسائية ونواديها وإذاعتها وصحفها، وغير ذلك من أدوات الدولة قبل إنشائها.

أما جابوتنسكي فكان لا يخفي نواياه، ويكشف عن طموحاته التي لا حدود لها، ولا يقتنع بالمرحلية والتدرج في تحقيق الأهداف؛ أي أن الاثنين التقيا في الهدف واختلفا في نقاط التشديد وسلّم أولويات هذا الهدف؛ ألبس وايزمن القوة جلباب السياسة. أما منافسه فألبس السياسة جلباب القوة. حملت يد وايزمن أدوات لاتصال والتفاوض وأخفى أدوات الحرب في جيبه. وحمل جابوتنسكي السلاح في يده حتى وهو يجري اتصالات سياسية ويتفاوض. وركّز وايزمن على فلسطين في حدود الانتداب قاعدة للانطلاق بينما انفتحت القاعدة شرقاً عند جابوتنسكي فشملت وراء نهر الأردن. طبخ الرجلان طبقاً واحداً، إنما بمذاقين مختلفين.

بسيطرة الحركة العمالية على المنظمة العالمية أيام الانتداب،

بدأ الاختلاف بين السبيلين نحو الهدف المشترك يتسع، وصار هناك غالب ومغلوب. فانشق جابوتنسكي عن المنظمة وأسس المنظمة الصهيونية الجديدة، وسمّاها أتباعه الكثر "الحركة التصحيحية" وسماها خصومه "الحركة التحريفية". وما يهمنا هنا من هذا الصراع (السلمي في غالبه) بين الاتجاهين على امتداد عشرين سنة، أن حركة جابوتنسكي كانت الخلفية التي انطلق منها الإرهاب "غير الرسمي" حتى ١٩٤٨. أظهر جابوتنسكي إعجابه الشديد ببطولات "الأجداد" في العهد القديم من التوراة في ذبح أهل فلسطين وسكانها الأصليين (بعد الغدر بالمصريين ومقاتلتهم) والاستيلاء على ممتلكاتهم ومواشيهم ونسائهم بالقوة والتعامل مع جيران فلسطين بالغطرسة، ودعا إلى إحياء تلك "البطولات" وممارسة تلك الأساليب من أجل الظفر بفلسطين من جديد. ودعا أيضاً إلى دراسة فنون الحرب والقتال عند اليهود القدامى بتعمق. وكان جابوتنسكي معجباً، في الوقت نفسه، بزعامتي هتلر وموسوليني. ولحق به مريدوه ينشئون له الآلية للتعبير عن هذه الشراسة مقابل المحاولات السياسية "لتفاوضية"الظاهرة التي كان حزب العمل "الماباي"يتبعها.

تحت سقف "الجابوتنسكية" قامت ثلاث أو أربع منظمات

إرهابية، نسقت مع الهاجاناه سراً وانفردت جهراً بتحمل مسؤولية اعتماد الإرهاب سبيلاً إلى السلطة. وانبثق عن "المنظمة الصهيونية الجديدة" التي حلت نفسها في الأربعينيات وعاد رجالها إلى المنظمة الأم، أي الصهيونية العالمية، حزب سياسي رئيسي هو حزب حيروت، بزعامة مناحيم بيغن، انبثق عنه، في ما بعد، تكتل الليكود. وهكذا انتقلت "القيادة الجابوتنسكية" من مؤسسها إلى بيغن إلى شامير إلى نتنياهو؛ خط إرهابي يتعاطى السياسة، في مقابل الخط السياسي الذي يتعاطى الإرهاب من بن غوريون إلى إشكول إلى غولدا مائير إلى رابين إلى بيريز إلى باراك. خطان متوازيان وصفحتان لورقة واحدة.

سلط الخط الإرهابي عدوانيته على أربع جماعات: على العرب الفلسطينيين بالدرجة الأولى، وان له الدور الأكبر في مذابح ٤٧ ـ ٤٨ المتواصلة والمبرمجة التي كان كل منها يطرد عرب منطقة ما إلى خارج ديارهم وأدت في مجملها إلى أخطر مرحلة من مراحل اقتلاع السكان وتفريغ فلسطين من أهلها، وعلى الوجود البريطاني في الأربعينيات بالدرجة الثانية ـ كمحاولة لإرغام بريطانيا على الإسراع بإنشاء "الدولة" وخاصة عن طريق فتح أبواب الهجرة اليهودية والتسلح على مصاريعها ـ وعلى بعض

الجهات الأجنبية التي لم تسر في ركاب الأطماع الصهيونية كفاية، مثل مقتل الكونت برنادوت ومرافقه في ١٩٤٨، وأخيراً، وهذا هو الأفظع، على "الشعب" اليهودي نفسه الذي يزعم الإرهابيون أنهم يقاتلون ويقتلون من أجله ولمصلحته وحمايته. تجلى ذلك، أكثر ما تجلى، في نسف سفن تحمل مهاجرين يهوداً من أوروبا، وإغراقها أمام الساحلين الفلسطيني والتركي، وفي نسف منازل ومعابد ومتاجر لليهود العراقيين. وكان القصد من إغراق السفن بحمولاتها البشرية تأليب العالم ضد الإنكليز. وكان القصد من بحار الدم اليهودية في بغداد حمل يهود العالم العربي على الهجرة إلى فلسطين. وسقط في هذه العمليات، وأخرى مشابهة ولكن أقل شهرة، عدة آلاف من المسالمين اليهود، من نساء وأطفال وعجزة وشيوخ.

تبدل الحال، شكلياً، بعد قيام "الدولة" ١٩٤٨ وانضمام المنظمات إلى الجيش الذي كانت الهاجاناه قوامه الأساسي. فمثلما ورثت "الدولة" مسؤولية اليهود في العالم. وادعت تمثيلهم والنطق باسمهم وإدراك مصالحهم والاستيلاء على حقوقهم. ورثت أيضاً الجانب الإرهابي / العسكري / التخريبي من الحركة الصهيونية، وأصبحت هي المسؤولة عن قرار تنفيذه وأداء عملياته. وأصبح

الإرهاب الصهيوني، كله، رسمياً، يُدار من فوق، من أجهزة الدولة، علناً أو سراً. وهكذا لم يعد هناك، في خمسين السنة الأخيرة، إرهاب رسمي وغير رسمي، وشرعي وغير شرعي، وإرهاب فئوي متعدد المسؤوليات. أصبح لدينا إرهاب واحد برأس وعقل وقرار واحد؛ إرهاب "دولة" هي دولة إرهاب. تساوى الإرهاب واندمج مع "الدولة" تساوي الإرهاب واندماجه مع الحركة الصهيونية.

دولة الإرهاب الصهيوني، التي قامت على الإرهاب ومن أجله، إنما هي التي تمارس الإرهاب، منذ خمسين عاماً تقريباً، وستظل تمارسه ما شاء سوء قدرنا أن تبقى. ونزع صفة الإرهاب عن "إسرائيل" مثل نزعها عن الصهيونية، محال لأنه نزع الشيء عن ذاته، أو هو كنزع القلب أو الدماغ عن الجسد. بغيابه يموت الجسد، وبموت الجسد يتعطل القلب أو الدماغ.

من هنا كان تاريخ "إسرائيل" تاريخ حرب متواصلة، وليس بين دول العالم المعاصر، أو بين المئة وستين دولة التي تنتمي إلى الأسرة الدولية، غير "إسرائيل" التي تاريخها هو تاريخ حروب متواصلة. هناك أنظمة عسكرية، وهناك دول تحارب، ولكن ليس هناك، غير الدولة الصهيونية، مَن كانت العسكرية صفتها اللازمة

والباقية في حالات الحرب و"السلم"، ومَن كانت حياتها كلها، السياسية والحزبية والاقتصادية والثقافية والدولية والاجتماعية، وعلاقاتها مع ذاتها ومع الغير، تقوم على مبدأ الحرب المتواصلة. وكما سبق وقلنا أكثر من مرة، إن العسكرية عنصر من عناصر الصهيونية، وليست مجرد وسيلة لتحقيق أهداف أخرى.

بدأت حروب ضد العرب لإقامة "الدولة" ثم لحمايتها ثم لتوسيعها، من ١٩٤٨ - ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢. وقضم للأراضي المجاورة في مصر وسيناء والأردن وسوريا ولبنان، بعد توسع داخلي شمل فلسطين كلها واحتلالات لمساحات واسعة ووجود عسكري كثيف، واعتداءات ومجازر للفلسطينيين وغيرهم من العرب، تتجاوز حدود فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر لتصل إلى العراق وتونس. وعمليات اغتيال لأفراد وتفجير لمؤسسات تترك بصماتها على عشرات المدن العربية وغير العربية، وتطال المثقفين وأهل العلم مثلما تطال الناشطين سياسياً ونضالياً، ولا توفر النساء والأطفال ولا المدارس وأماكن العبادة والمعاهد والمتاجر والمصانع والمزارع وطرق المواصلات والطائرات والمدن والقرى والشوارع والأحياء. لقد قال بن غوريون، عند إعلان "دولة إسرائيل": بالدم والنار

سقطت اليهودية، وبالدم والنار ستعود ثانية.

لن نتوسع. فالكتاب العسكري للصهيونية ووليدتها "إسرائيل" موسوعة من عدة مجلدات ضخمة، عشناه ولا نزال نعيشه. ولعل أبناء لبنان الجنوبي أكثر من يجد في هذا الحديث ترفاً فكرياً لأنهم يختبرونه في كل ساعة من ساعات الليل والنهار.

للعسكرية الصهيونية أصولها وأدواتها حتى تحتفظ بحيويتها وبطشها: أسلحة متطورة ومصانع حربية واستخدام جهنمي لنتائج التقدم العلمي والتكنولوجي وتعاون وثيق مع الدول المتقدمة في مجال الصناعات الحربية. مخابرات أخطبوطية تمتد شباكها في الداخل والخارج، ترصد وتتعقب وتعد الملفات، وتقتل وتفجر حينما يصدر القرار. وعملاء، إسرائيليون ويهود وغير إسرائيليين وغير يهود، وبينهم عرب مسلمون ومسيحيون، ومسلمون ومسيحيون من غير العرب، ووكالات وأجهزة وفنون متقدمة من الاستطلاع، وموازنة عسكرية هي من أضخم الموازنات نسبياً في العالم، تأتي في الأولوية قبل تأمين الغذاء والتعليم والتطبيب. ومعونات وقروض أجنبية من دول "حليفة"، خاصة من الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوروبا، تكرّس لتأمين حاجات الروح العسكرية وضرورات العمل الحربي والأمني والمخابراتي.

"إسرائيل"، بفضل هذه الروح العسكرية، هي جيش. وجيش "إسرائيل" هو الشعب والبلد والحكم. وليس في العالم دولة يتغلغل فيها العسكريون في الحياة العامة، خارج صفوف القوات المسلحة، تغلغلاً واسعاً يحوّل البلد كله إلى ثكنة بأعماله واقتصاده وأحزابه ومعاهده ومصانعه ومختبراته وممثليه في الداخل وفي الخارج، مثل "إسرائيل". إن غالبية أهل القرار في "إسرائيل" في خمسين عاماً هم من "خريجي" الجيش. بل هم أكبر شريحة من الشرائح الفاعلة والبارزة في المجتمع. يكفي أن نذكر أسماء مثل دايان وبارليف ورابين وموردخاي وليفي وشارون ويادين وهرتزوغ وباراك وعازر وايزمن: رؤساء دولة وحكومة، ووزراء وأعضاء كنيست وقادة أحزاب، وسفراء ومدراء، إلى جانب مسؤولي المصانع والمصالح والمعاهد والمؤسسات الأهلية. ولا عجب بأن الازدواجية التي تجمع بين العسكرية والمدنية في العمل الصهيوني تزيل أي حاجز بين الخدمة العسكرية والخدمة المدنية في المجتمع الإسرائيلي.

ينعكس ذلك على عالم "السلم" مثلما ينعكس على عالم الحرب. والفرق الفاصل بين العالمين وهمي أشبه بخطوط الطول والعرض في خارطة العالم الجغرافية. فمفاوضات "السلام" هي

أيضاً عمل عسكري، ومن صلب السياسة العسكرية للصهيونيين.
هي عسكرية بأهدافها ووسائلها، وبرجالاتها ودعاتها، وبخططها
وبرامجها ومراحلها، وبأبعادها المحلية والدولية. حسبنا في فضح هذا
النهج الصهيوني الحديث، كجزء لا يتجزأ من المخطط الصهيوني
الشامل، أن نتذكر أن الصهيونيين سريعاً ما مزقوا، هم أنفسهم،
الشعار الزائف للمفاوضات "الأرض مقابل السلام"، وحولوه إلى
"الأرض مقابل الأمن"، وبين "السلام" و"الأمن" ما بين الجنة
والجحيم، إذا جاز التعبير.

الوصية الثامنة

بناء المجتمع اليهودي في فلسطين

بناء المجتمع اليهودي في فلسطين

كان هرتزل يدرك أن إقامة الدولة شيء وبناء المجتمع شيء آخر. فالوصايا السبع الأولى ركّزت على اعتبار اتباع الديانة اليهودية أمة متميزة وممتازة وعلى ضرورة إنشاء كيان لهم عن طريق الحصول على ضمانات دولية وإقامة علاقات مع القوى العظمى وتهجير اليهود إلى فلسطين واقتلاع شعبها منها بقوة السلاح والعنف والإرهاب. لكن هذه الجوانب من الحركة الصهيونية ما كانت تكفي لتحقيق الحلم. فالمطلوب هو إنشاء مجتمع يهودي يكمّل عمل الدولة ويدعمها، ويكون في الوقت نفسه المجال الحيوي الذي من خلاله تحقق الصهيونية ذاتها.

من هنا "نزلت" الوصية الصهيونية الثامنة من سلسلة الثوابت التي حددها هرتزل: إنشاء المجتمع اليهودي في فلسطين. وجلي أن مهمة إقامة المجتمع، التي هي نتيجة حتمية وضرورية بعد إنشاء الدولة، أصعب من العملية الأولى وأخطر وتحتاج إلى وقت أطول. وان كان هرتزل قد حدد خمسين سنة لولادة الدولة (وقد حصل ذلك بالفعل، إذ أقرّت الأمم المتحدة مشروع قيام دولة إسرائيل بعد خمسين سنة وثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر بازل في

آب ـ أغسطس ١٨٩٧ الذي وضع هرتزل نبوءته تلك في ختام المؤتمر) فإنه كان يدرك أن بناء المجتمع سيستغرق وقتاً أطول ولذلك لم يحدد زمانه لأنه لم يكن يستطيع التنبؤ به.

وسوف يبدو لنا جلياً، إذا تتبعنا أوضاع "المجتمع الإسرائيلي" في الأعوام التسعة والأربعين التي مضت على إنشاء الدولة، أن حلم هرتزل في تنفيذ هذه الوصية (الثامنة) لم يتحقق بعد. وقد يمضي زمن طويل قبل تحقيقه. وهي، بذلك، الوصية الوحيدة التي عجز الصهيونيون، مع كل الجهود التي بذلوا ويبذلون، عن تحقيقها. ولا يعود الفشل في ذلك إلى نكث بالعهد أو انحراف عن المبدأ أو تهرب من التنفيذ. بل يعود الفشل إلى صعوبة تحقيقها على أرض الواقع الصعب وتحت الظروف التي تجعل بناء المجتمع مستحيلاً بينما هي نفسها التي جعلت بناء الدولة أمراً ميسوراً نسبياً.

المجتمعات، بطبيعتها وتحديدها وتاريخها، هي بنت شعبها وعناصرها البشرية مع ما يحملون ويتوارثون من عادات وتقاليد وثقافات ضمن بقعة محددة من الأرض. فهي ليست مجرد تجميع مصطنع لبشر على أرض ليست لهم وليس لهم فيها جذور. ولا هي تجميع مصطنع لثقافات وحضارات وعقليات ولغات وآداب

وأمزجة وأذواق، متنوعة ومتناقضة، في بلد واحد جيء بسكانه من الخارج ليقيموا فيه عنوة. والمجتمعات هي نتيجة أكثر مما هي سبب. هي حاصل تفاعل بشر متجانسين، يدركون ويحترمون الروابط الخاصة المميزة التي تجمع بين أفرادهم، على تربة تحتضن جذورهم وفي مناخ يعبق بمشاعرهم وتطلعاتهم. الناس، أجساداً وأفكاراً وتقاليد وأحاسيس وعقليات، هم الذين يكوّنون مجتمعهم ما داموا يتحسسون الرباط القومي المقدس الذي جمع ويجمع بينهم في ذاكرة الماضي والتطلع إلى المستقبل ووقائع الحاضر وحاجاته.

أين هم اليهود من ذلك، وبالتالي كيف لهم أن يبنوا مجتمعاً وهم على هذا الحال من عدم الانتماء في خمسة أو ستة أو عشرة عقود؟

المشكلة التي عجز هرتزل، وحلفاؤه وخلفاؤه من آباء الصهيونية وأعلامها وقادتها النظريين والعمليين، عن حلها مع أنهم نجحوا في التغلب على المصاعب الأخرى وقفزوا فوق الحواجز بدون كبوات تعرقل المسيرة، إنهم كانوا يتعاطون مع أحجار فسيفساء مبعثرة، من كل لون ونوع وجنس ومكان، تفرق بينها المواقع والثقافة والعقلية والمسلك والعادات والهوى والمزاج واللغة، ولا يجمع بينها إلاّ الدين. وحتى هذا الدين لم يكن جامعاً قوياً

واصلا شأن باقي الأديان لباقي الشعوب. فقد قلل من أهميته ووقع تأثيره في النفوس أنه كان ديناً لمشتتين و لم يكن أبداً، لمدة عشرين قرناً، ديناً لجماعات متجاورة كالإسلام والمسيحية والبوذية والهندوسية، وكان ديناً (ولا يزال) منغلقاً بالمعنيين، معنى منع "الغير" من الانضمام إليه، ومعنى منع العقل من التفاعل مع الأفكار الأخرى. وهو دين، من الناحية الثالثة، يستهلكه التاريخ فيحجب عنه رؤى التطور ويتقوقع في "أمجاد" ماضٍ سحيق وذكريات وروايات ووعود ومواثيق إلهية وبشرية عفا الزمن عن بعضها وزوّر بعضها الآخر حتى أصبح أكثر ديانة سماوية في العالم عرضة للتشكيك بطروحاتها وصدقيتها. وأخيراً فإن شطراً واسعاً من أتباع اليهودية كانوا من العلمانيين، أو من ممارسي الطقوس دون التحلي بروحيات الدين، أو من مستغلي الدين لأغراض خاصة، مادية أو سياسية.

إذن فإن أحجار الفسيفساء اليهودية التي حاول هرتزل أن ينظمها في لوحة معبّرة وحية وفاعلة لم تكن تصلح للتنظيم المصطنع لا لتفرقها من كل النواحي تقريباً كما رأينا بل أيضاً لأن الجامع الوحيد بينها، الدين، كان أوهى وأضعف من أن يكون رابطاً حقيقياً. من هنا نجح هرتزل وحلفاؤه في استغلال الظروف

والقوى لجمع اليهود في مكان تحت سقف "دولة" لكنهم لم ينجحوا ولن ينجحوا في المدى المنظور على ما نعتقد، في إنشاء المجتمع اليهودي الصحيح في "وطن" اسمه "إسرائيل". فبناء الدولة يتم بقرار سياسي وظروف مؤاتية. أما بناء المجتمع فإنه لا يتم إلا حسب قوانين ونواميس وشروط تفرضها الطبيعة والحقائق الخارجة عن أوامر أو إجراءات تتم من فوق أرض الواقع وتفرض بالقوة.

وإذا كان هرتزل أبعد نظراً من مفكري "أحباء صهيون" ومسانديهم من أثرياء اليهود شبه المندمجين والمنصهرين في المجتمعات الأخرى الذين حاولوا حل المشكلة اليهودية بمجرد شراء الأرض أو استئجارها في فلسطين ونقل أعداد من اليهود المحرومين أو المرفوضين أو المعذبين (وخاصة في أوروبا الشرقية وبعض أوروبا الوسطى) للإقامة فيها نقلاً أشبه ما يكون بشحن المواشي من أراضي أقفرت إلى مراعٍ خضراء ، وأدركوا أن لا بد من تأمين الغطاء القانوني والمعترف به دولياً للمستوطنات الجديدة والعتيدة، فإن هرتزل، مثل دعاة الصهيونية الخيرية والإحسانية، لم يكن قادراً على تحويل الكيان السياسي المنشود، المستقل والمتوسع في المستقبل البعيد، إلى مجتمع واحد وموحد يجعل للكيان السياسي قيمته ويعطيه الأهلية للبقاء والصمود. فالمجتمع المهلهل من الداخل يبقى

مزعزعاً وهشاً ولو كان يقوم في إطار دولة قوية ومصدر رعب لجيرانها.

نعم، لقد عجزت الصهيونية عن بناء الإنسان اليهودي الصهيوني الجديد، وهي التي نجحت في تحويله من جبان ومستعطٍ ومحبط ومشتت ومقهور إلى مواطن دولة يستأسد ويتنمر ويجول ويصول ويقتل ويضرب ويزرع الفساد والعبث والرعب في وطن يعج بمئتين وخمسين مليون مواطن عربي.

مرت خمسون سنة على العمل التمهيدي لقيام "الدولة"، وخمسون سنة أخرى على قيام "الدولة" والصهيونية لا تزال تحلم بتكوين هذا الإنسان اليهودي الصهيوني الجديد. أي الإنسان الذي ينسى ويتجاهل ويتجاوز ما قام ويقوم بينه وبين جاره، في الأرض الجديدة، ومن تناقض وتباعد وتعدد في اللغات والثقافات والانتماءات والأذواق والأصول والمؤثرات والأمزجة والعادات والتقاليد، حتى وفي بعض الطقوس والمفاهيم والممارسات الدينية الصرفه. ينسى ذلك كله ويتعامل مع جاره على أساس المواطنية الجامعة، والانتماء المجتمعي الموحد في الأساسيات والعموميات والنظرات الشاملة، مع الحفاظ على الفروقات والاختلافات في التفاصيل الدقيقة، شأن ما هو حاصل في كل المجتمعات البشرية

التي تبنى أساساً على التجانس والتلاقي بين عناصرها المختلفة في إطار قومي متراص البنيان.

والواقع أن الهجرة إلى فلسطين من بقاع الأرض المختلفة التي هي اليوم أساس "المجتمع الإسرائيلي" المنقسم على نفسه والعاجز عن تحقيق وحدته الذاتية والداخلية لم تكن هي العامل الوحيد في فشل تجانس هذا المجتمع ووحدة عناصره، وإن كانت هي السبب الأكثر أهمية. فهناك عوامل أخرى تسهم هي أيضاً في تبديد الحلم الصهيوني بإنشاء قواعد المجتمع الواحد.

أولاً، يكتشف المهاجر إلى فلسطين، سواء قبل إنشاء الدولة، أو بعده، أن أرض اللبن والعسل التي وعده بها يهوه، الهه الخاص بقومه وأجداده، ليست نعيماً ولا جنة له بالذات لأنها لا تريده ولا ترضى به وترفضه، أي لأنه ليس منها ولا ينتمي إليها ولا يستحقها ـ ويجد نفسه، بالتالي، مضطراً لحمل البندقية، وخوض الحروب، وتحمل شظف حياة الطوارئ الأمنية، والحذر والخوف، في كل لحظة، هو وكل أفراد عائلته وكل أبناء هذا المجتمع. ويكتشف المهاجر الجديد أنه جاء فلسطين ليعيش وإذا به جاء ليموت أو ليكون عرضة للموت دائماً. وجاء ليبني أسرة وعملاً وراحة واستقراراً وإذا بنعم الحياة الجديدة ليست أكثر من

أنه لم يمت بعد وأن مشاريعه لم تنجز بعد. "إسرائيل"، في واقع يومه، ليست فلسطين التي كانت أمل حياته في "الشتات". مهاجر ضل طريقه. وركب القطار الخطأ الذي أنزله في محطة غير ما كان يريد ويتمنى. والهلع والحيطة صعبان، فكيف إذا عاشهما جيل بعد جيل دون انقطاع، دون طمأنينة وراحة بال؟

ثانياً، إن حال "إسرائيل" هذا يتطلب من اليهودي الآتي من الخارج بذلاً متواصلاً، بالمال والدم والجهد. فهو في حالة طوارئ عمرها قرن. واقتصاد البلد كله مرهون ومكرّس للحاجات الأمنية والعسكرية. والجندية أهم وأولى من أية مهنة أو هواية أو رغبة. ضريبة الجندية، هي فرع من ضريبة العسكرية الصهيونية الثابتة، تفرض على كل إنسان ويدفع قسطه منها كل إنسان مهما كان سنه أو عمله. مع الانتباه إلى أننا نتحدث عن طائفة عُرِفَت في التاريخ بالجشع وطلب الربح بأي ثمن ومهما كان الأسلوب لا شرعياً ومرفوضاً خلقياً وأدبياً وقانونياً وإنسانياً. ونحن هنا لا نتكلم بلغة اللاسامية وعنصريتها وتحاملها. بل اننا نستشهد مباشرة بتاريخ اليهود الذي هم وضعوه وكتبوه ونشروه. ونعتمد على ما قاله أنبياؤهم وفلاسفتهم ومفكروهم وقادتهم القدامى والمحدثون. واليهودي الجديد، الذي تطلب الحركة الصهيونية بناءه، إنسان

اعتاد الأخذ (بالسلب أو النهب أو الطرق الحرام) و لم يعتد البذل والعطاء، حسب ما رواه رواد في الفكر اليهودي.

ثالثاً، شحن الصهيونيون يهود الحارات (الجيتوات) العنصرية المغلقة، البائسة والمحرومة، إلى فلسطين للتخلص من تلك الحارات وعيشتها وويلاتها وصعوباتها وخسائرها المادية والمعنوية ومذابحها وظلمها وقسوتها. كان تخليص اليهود من حياة الحارات المغلقة هو مبرر وجود الحركة الصهيونية في الأساس وهو الركن الرئيسي في إقناع يهود العالم بالصهيونية، يهود الحرمان بالهجرة إلى فلسطين ويهود الرخاء بتأمين نفقات الهجرة وما بعد التوطين. وإذا باليهودي يكتشف أنه هرب من حارة مغلقة صغيرة في حي في مدينة (أوروبية في الغالب) ليقع سجيناً في حارة مغلقة واسعة اسمها "إسرائيل". هذا هو الفشل الأكبر الذي مُنِيَت به الصهيونية حتى الآن. كيف لها أن تقنع اليهودي أنها حلت مشكلته وهي التي نقلته من سجن إلى آخر، الأول محدود مساحة وأفراداً والثاني واسع ومكتظ، وأكثر كلفة وأرهق مطاليب؟

رابعاً، زاد الطين بلة، كما يقول المثل، أن يهوداً كثيرين، بل الأغلبية (وربما الأغلبية الساحقة) ممن يكونون عناصر "المجتمع اليهودي" المنشود في "إسرائيل". دخلوا هذا "المجتمع"، سواء كانوا

مهاجرين من أوروبا وأميركا وآسيا وأفريقيا، أو من بعض الاقطار العربية أو حتى ممن ولدوا في فلسطين نفسها في قرن من الزمان، وهم يحملون في أفكارهم وعروقهم وعواطفهم مشاعر الخلاف والتباعد والفردية والأنانية، وهي كلها تمنع قيام ذلك المجتمع وتجعله مهدداً في صميم وجوده. أقصد بها مشاعر التناقض العرقي والعنصري والطبقي والثقافي. وسأكتفي بإيراد عناوين الصراعات الاجتماعية المتواصلة داخل الكيان "الإسرائيلي" دون التطرق إلى تفاصيلها: الصراع التاريخي، الباقي اليوم بعد قرن على ظهور الحركة الصهيونية كما كان قبل ظهورها، بين اليهود الشرقيين والغربيين، أي السفارديين والأشكنازيين. وبين "اليهود العرب" واليهود الأوروبيين. وبين يهود شرق أوروبا ويهود غرب أوروبا وشمال أميركا. وبين اليهود "البيض" واليهود السمر والسود والصفر (يهود العالم الثالث) . ولا نجد مثلاً على ما نقول أكثر تعبيراً وواقعية من مصير يهود الحبشة، الفلاشا، بعد تهجيرهم إلى فلسطين المحتلة منذ سنوات قليلة، سواء من حيث التمييز الرسمي والشعبي ضدهم في مختلف الحقول، أو حياة المعاناة المالية والمعنوية والعملية التي يشكون منها باستمرار. حتى جنودهم في "جيش الدفاع" لا يسلمون من سوء المعاملة والظلم وهم الذين جيء بهم

ليموتوا دفاعاً عن مصالح سائر يهود العالم!

خامساً، صعوبة، بل تعذّر، إقامة توازن صحيح بين الانتماءات المختلفة والمتناقضة، الشرعية والواقعية والموجودة على أي حال، وبين الصهر والدمج المطلوب من الدولة أن تتعهدهما بين العناصر المتعددة، وهما أيضاً شرعيان وضروريان. فالتعددية شرعية بحكم الواقع والصهر شرعي بحكم الحاجة. لكن التوفيق بين الأمرين هو المسألة الصعبة وشبه المستحيلة، التي عجزت الصهيونية عن تحقيقها حتى اليوم. ولنأخذ اللغة مثلاً، إن غالبية يهود العالم، ممن وفدوا إلى فلسطين في مدى القرن، إنما جاءوا وهم يجهلون العبرية، ويستعيضون عنها بعشرات اللغات. وكان لكل هجرة، ولكل جالية مهاجرة، لغتها. أما العبرية فاقتصرت على أن تكون لغة الحلم الصهيوني. أقول لغة الحلم ولا أقول أنها لغة الآباء الحالمين. فمعظم هؤلاء، وعلى رأسهم هرتزل نفسه، كانوا يجهلون العبرية. حتى أن هرتزل اضطر إلى حفظ كلمات قليلة بهذه اللغة "عن ظهر قلب" ليختتم بها مؤتمره الصهيوني الأول!

كان على الصهيونيين أن "يفرضوا" على المجتمع الجديد المنشود والمطلوب لغة (وقد زعموا أنها لغة التراث والأجداد والوعود). لذلك أنشأوا المدارس ومعاهد التعليم والتدريب

اللغويين. وأنزلوا الجماعات الوافدة بمخيمات انتقال وتأهيل خاصة لتدريسهم "لغة البلاد". ومع هذا، وبعد هذا كله، إن الذين يتكلمون العبرية بين يهود العالم هم اليوم لا يزالون أقلية. فأي قومية هي تلك التي لا لغة واحدة لأبنائها وأتباعها، وما يجره هذا الجهل باللغة وما يفجره من تناقضات في الثقافة والأحاسيس والولاءات والانتماءات والتعامل والتواصل؟

صحيح أن "إسرائيل" ليست الوحيدة في عالمنا المعاصر التي يتكلم أفرادها لغات مختلفة، مع أن اللغة الرسمية هي العبرية. فالهند، مثلاً، تتكلم عشرات اللغات. لكن سكان الهند يبلغون حوالي مئتي ضعف يهود "إسرائيل". وهي قارة، حجماً وثقافات وتاريخاً. وكذلك الصين التي لشعبها أقل من مئة لغة ولكن سكانها مئتان وخمسون ضعفاً ليهود "إسرائيل". والفرق أن البلدين القارتين تمكنتا من ربط السكان، متعددي اللهجات واللغات، برباط قومي بفضل امتداد جذور كل منهما في تراب البلد آلاف السنين، وبفضل تاريخ عرقي متواصل لكل منهما.

وذلك كله يعود بنا إلى وعورة السبيل الذي حاول قادة الصهيونية سلوكه للوصول إلى المجتمع الواحد، الداعم للدولة الواحدة الحالمة بالتوسع والامتداد أفقياً وعمودياً في دنيا العرب.

لكننا لا ننكر أن أولئك القادة أدركوا المشكلة. وحاولوا تذليلها دون نجاح. وقد مر بنا الكلام عن محاولتهم تعليم العبرية وتعميمها بواسطة المدارس "ومخيمات العبور والتأهيل" والصحف وأجهزة الإعلام والنتاج الثقافي، كما أنهم حاولوا صهر أفراد هذا المجتمع المنشود عن طريقين آخرين.

أولهما، وقد قام بالمبادرة حزب العمل منذ مطلع الانتداب البريطاني ونمو حركة بناء المستوطنات وتدفق المهاجرين اليهود، وهو طريق ما سمي "بالعمل العبري". والواقع أن غايات "العمل العبري" كانت متعددة. منها الاستغناء عن العامل العربي، سواء في الزراعة أو الصناعة أو البناء أو في كل المجالات غير المتخصصة والتي يتوافر لها عمال عرب بأجور بسيطة. وهنا لا بد لنا من أن نشير إلى أن المقاطعة بين عرب فلسطين ويهودها لم يبدأ بها العرب ضد اليهود (في الثلاثينيات). بل بدأ بها اليهود ضد العرب قبل ذلك التاريخ بأكثر من عشر سنوات. وكانت المقاطعة اليهودية للعرب، أفراداً وبضائع، عملية مدروسة ومبرمجة. واستطاع اليهود، بفضل التعويض عن حاجاتهم إلى أي إنتاج أو يد عاملة عربية بإيجاد بديل يهودي مسبقاً، أن يقيموا مقاطعة شاملة وناجحة، عكس ما كانت عليه المقاطعة العربية لليهود.

إلا أن الغرض الأول من "العمل العبري" كان السعي لدمج المهاجر اليهودي في الحياة العملية والإنتاجية في الأرض الجديدة، فلسطين. كانت خبرات شريحة واسعة من اليهود الوافدين تنحصر في عالمي المال والأعمال (التجارية والصناعية)، والمهن الحرة "الراقية"، كالطب والهندسة والتدريس والعلوم والتخصص العلمي. وكانت المستوطنات بحاجة إلى مزارعين ومربي دواجن ومواشٍ وإلى صانعي حرف صغيرة وبسيطة. لذلك وُضع الآلاف من هؤلاء المتخصصين في الأعمال والعلوم الصعبة والنادرة، من ذوي "الياقات البيضاء"، في خدمة البرامج الزراعية والحرفية والبنائية والتعميرية، في المستعمرات ومحيطها. وكان بن غوريون، الأب الروحي للعمل العبري، يفاخر بأنه حاول دمج المهاجر اليهودي الألماني حامل الدكتوراه في الكيمياء أو الفيزياء بالمجتمع اليهودي في فلسطين بوضعه في مستوطنة يبذر القمح أو يزرع الفجل أو يربي الأغنام أو يحلب الأبقار أو يحفر الطرق أو يبني السدود والمنازل أو يشحذ السكاكين والمناجل أو يصنع السلال أو يلف التبغ أو يقطف الثمار أو يلم الغلال. ذلك كله أسوة بمهاجرين آخرين جاءوا من بلدان أخرى ويحملون شهادات أخرى ولهم تجارب أخرى في الحياة العملية. لقد جعل العمل

العبري إنشاء المجتمع مهمة مطلوبة من كل إنسان يقيم فيه، وجعل المساهمة في ذلك شهادة على استحقاق اليهود للمواطنية وشرفاً في خدمة "إسرائيل". فمن لا يعمل ليس صهيونياً. فكل يهودي صهيوني. وحتى يكون اليهودي صهيونياً حقيقياً وأهلاً للتسمية يجب أن يعمل. لكنه ليس هو الذي يقرر العمل، نوعاً وموقعاً وحجماً، بل القيادة هي التي تقرر وهكذا كان العمل العبري هو الصفحة المقابلة للمجتمع اليهودي على لوح الوصية الثامنة من وصايا الثوابت الصهيونية. ومختصر هذه الثنائية التي يكمل أحدها الآخر هو أن المجتمع شرط لبقاء الدولة الصهيونية، وأن العمل شروط لقيام هذا المجتمع.

ويبدو أن العمل العبري، الذي أسهم في صهينة يهود كثيرين عملياً وحياتياً وأسهم في تحقيق الكفاية الذاتية للمجتمع اليهودي لم يكن كافياً لصهر عناصر هذا المجتمع فظل مجتمعاً مقسوماً على نفسه وظلت خيالات "الشتات" الجغرافي السابق على الهجرة تظلل سماء هذا المجتمع بعد الهجرة والتوطن والتأقلم.

الوصية التاسعة

"إسرائيل" دولة يهود العالم

"إسرائيل" دولة يهود العالم

الطريق الآخر الذي سلكه قادة الصهيونية لتوطيد أركان مجتمعهم البشري في فلسطين المحتلة كان محاولة كسر القالب الحديدي الذي قيّد هذا المجتمع وحوله إلى حارة يهودية منغلقة واسعة بدل الحارات الضيقة القديمة في مدن أوروبة. وقد يسّر أمر هذه العملية وضع "إسرائيل" في حماية استعمارية أجنبية وتحويلها إلى قاعدة لأطماع ومخططات دولة عظمى وكان هذا من صميم الثوابت الصهيونية كما مر معنا في الفصول السابقة. وهكذا، وفي مواجهة عزلة الدولة الإسرائيلية عن محيطها الجغرافي، العربي، بنى الصهيونيون جسوراً امتدت إلى الخارج، إلى دول الغرب بشكل خاص ثم إلى الولايات المتحدة بشكل أخص. وكما كانت "الجسور الجوية" التي أقامها الأميركيون بين قواعدهم العسكرية في أوروبا وبين "إسرائيل" في حروب التوسع الإسرائيلي في الستينيات والسبعينيات منفذاً لإسرائيل تهرب عبره من الحصار العربي وتؤمن ما تحتاجه من سلاح وعتاد ومقاتلين، كانت العلاقات الإسرائيلية الغربية التي لم تنقطع يوماً في خمسين سنة، بل منذ ما قبل إنشاء الدولة ١٩٤٨، جسراً قوياً خرق الحصار العربي الاقتصادي

والسياسي والمعنوي وأخرج إسرائيل من عزلتها ونسف بعض القيود التي تغلّ أيدي المجتمع الإسرائيلي السجين والذي تحوّل يهوده من أسرى حارة إلى أسرى كيان.

ولا شك أن الدعم الغربي المتواصل، المادي والمعنوي، المالي والعسكري والنفسي والدولي والسياسي والدبلوماسي الذي يلقاه الكيان المغتصب لأرضنا منذ الدقائق الأولى لإعلان مولده أواسط أيار ـ مايو ١٩٤٨ هو الذي أمكن هذا الكيان من الظهور، أولاً، ثم الاستمرار ثانياً، ثم التوسع والامتداد ثالثاً، على الرغم مما يجابه به من مصاعب وإشكالات وانقسامات وأخطار، محلياً وعربياً. وليس المجال هنا للتوسع في موضوع الدعم الاستعماري ـ الامبريالي للصهيونية وللصهيونيين، وخاصة في النصف الثاني من هذا القرن، فحديثه طويل ومتشعب، ومعروف، ونختبره يومياً. المهم أن نشدد على أن هذا الدعم سند الكيان اليهودي الصهيوني من خارجه. لكن الكيان ظل مهدداً من داخله، كما رأينا آنفاً. ولا يقوم مجتمع على مجرد دعم أجنبي ضخم ودائم. فدعم كهذا يؤمّن للدولة الاستمرار والتوسع. ولكنه لا يخلق مجتمعاً موحداً من شتات فسيفسائي يصر على عدم التوحد لعوامل ذاتية وظروف موضوعية.

لم يتمكن الصهيونيون من تكوين مجتمعهم اليهودي المتجانس في فلسطين المحتلة، وفي الوقت نفسه لم يتمكنوا من السير حتى الشوط الأخير في جعل هذا المجتمع اليهودي المتجانس، بل المنصهر والملتحم في عناصره، مجتمعاً صافياً من الناحية العرقية. ذلك أن خطوات احتلال فلسطين المرحلية التي بدأت باعتبار اليهود أمة متميزة وممتازة من "حقها" أن "تعود" إلى فلسطين وتنشئ فيها كياناً ومأوى والتي تطورت فأصبحت دولة مستقلة على أرض فلسطين كلها، ثم على بقاع من محيطها وجوارها، كان من المفروض أن تنتهي بدولة المجتمع الواحد و"النظيف" عرقياً، أي المجتمع الخالي من أية عناصر "دخيلة" غير يهودية. ومن هذا المنطلق، هجّر الصهيونيون غالبية الشعب الفلسطيني وفرضوا على من صمد على أرضه ضروباً من الاضطهاد والظلم والقوانين الجائرة، واتخذوا إجراءات تعسفية وقمعية لحمل هؤلاء على الخروج من ديارهم مثلما فعل نازحو ١٩٤٨ و١٩٦٧.

تقوم هذه المحاولة على عنصرية الحركة الصهيونية. "فالأمة" اليهودية عرق صافٍ، وان توزع أفرادها في عشرات البلدان وخلال عشرات القرون. فلا حقائق التاريخ ولا منطق القوميات استطاعا أن يسفها الزعم الصهيوني بوجود العرق

اليهودي الواحد والنقي. بل أن الصهيونيين تمادوا في زعم وجود هذا العرق إلى درجة أنهم حاولوا تهيئة فلسطين لتكون موطناً له وحده. والمفارقة أن النازية، التي قالت بالعرق الآري الصافي للشعوب الجرمانية، والتي على أساس قولها هذا جرى اضطهاد اليهود والقذف بهم في أشد المجازر هولاً وفظاعة ووحشية، إنما جاءت بعد مولد الزعم الصهيوني، واقتفت آثاره ورددت حججه. وبالتالي كان لسيف العنصرية الذي امتشقه آباء الحركة الصهيونية حدّان، ضَرَبوا بأحدهما وضُرِبوا بالآخر. وكأن الشعوب لا تتعلم من التاريخ ولا تتعظ من غباء من سبقها. ونحن نرى هوس العرق الصافي ينتقل من بلد إلى آخر، مثلما انتقل من الصهيونية إلى عدوها اللدود النازية. فهو المسيطر يوماً على شعوب يوغوسلافية، ويوماً آخر على قبائل بوروندي وروندة وزائير والكونغو، وفي هذه الحالات تجري عمليات "التطهير" العرقي وأداتها حرب إبادة جماعية. ويستطيع المحلل المدقق أن يعتبر أساس هذا التطهير وهذه الإبادة في الفكر الصهيوني الذي كان المبادر الأول. وحتى حينما لم ينجح الصهيونيون نجاحاً كاملاً في "تطهير" فلسطين من عربها، لجأوا إلى بديل مؤقت يحافظ على "نقاوة الدم والحضارة" إلى حين تسهل الإبادة والطرد الجماعي

الكامل. وذلك عن طريق إغراء القيادة الفلسطينية المستسلمة بإنشاء محميات عربية على بقع محدودة من "أرض إسرائيل"، تكون الأرض فيها جزءاً لا يتجزأ من "أرض إسرائيل"، وكذلك السماء والماء فوق الأرض والطبقات السفلى تحت الأرض، ويقيم عليها جماعات محدودة العدد من الفلسطينيين (قد لا تصل إلى الربع) تدير شؤونها المعيشية والبلدية بنفسها ضمن إطار من الأنظمة والقوانين التي يضعها الإسرائيليون ويشرفون على التقيد بها. وزيادة في حشر هذه المحميات، تكون متناثرة بحيث يحاصرها الإسرائيليون من جوانبها مثلما يشرفون على طرق المواصلات فيما بينها، أي إن "الاستقلال الفلسطيني" المزعوم حسب اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات انما هو تطهير عرقي لغالبية الأراضي الفلسطينية، ذات النقاء اليهودي، وإفراغها من الوجود العربي.

لقد عجز الإسرائيليون، حتى الآن، عن إنجاز عملية المجتمع اليهودي الصافي والنقي، باستمرار وجود حوالي المليون عربي في الأراضي التي جرى احتلالها عام ١٩٤٨ وبإنشاء المحميات العربية على أراضٍ سقطت عام ١٩٦٧. لكنهم انتصروا من حيث المبدأ في محاولتهم تحقيق ذلك بأن استولوا عملياً على كل فلسطين، وانتزعوا اعترافاً بهذه الملكية من العالم، من القوى

العظمى بدولها وتكتلاتها ومجموعاتها المختلفة، ومن عدد من الأنظمة العربية، وأهم من ذلك كله من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني قانونياً ورسمياً. وطوبوا فلسطين، بذلك، تحت اسم إسرائيل، لهم وحدهم، دون مشاركة من أحد. أما العرب المقيمون فقد وجد الصهيونيون مخرجاً مؤقتاً لاستمرار وجودهم إلى أن تسنح لهم الفرص بطردهم.

إذن فالمجتمع اليهودي في فلسطين أصبح قادراً، وخاصة بعد اتفاق أوسلو، على أن يطل على يهود العالم مرجعاً وحيداً وشرعياً لحمل مسؤولية القرار عن كل يهود العالم أينما كانوا وإلى أي شعب انتسبوا. وهكذا تطورت إسرائيل، في مئة عام، من دولة اليهود (كما سماها هرتزل وجعلها عنواناً لكتابه الشهير) لتصبح الآن على طريق الدولة اليهودية، أي الكيان العنصري النظيف الخالي من عيوب الاختلاط ودنس الدخلاء ومشاركة الآخرين والأغيار.

انه منطق في تكوين الأمم والدول ليس له مثيل الآن، حتى ولا في يوغوسلافيا سابقاً ودول وسط أفريقيا. وحتى الدول ذات اللون الطائفي أو المذهبي الواحد ليس بينها من يقول بالعرق الواحد، وليس بينها من ينكل بالعناصر الأخرى وفي أحسن

الحالات يحاصرها في محميات مغلقة وخاضعة. وحتى دولة جنوب افريقية تخلصت من اثم التمييز العنصري وعاره.

هذا هو جانب من حلم الدولة اليهودية النقية في فلسطين، خلاصة حلم هرتزل البعيد. أما الجانب الآخر فيتعلق بارتباط هذا الكيان النقي بيهود العالم، وقد رأينا أن بناء الكيان على هذا الشكل شجع إسرائيل على أن تفرض على العالم، وعلى يهوده. زعمها بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب اليهودي. حصل ذلك في وقت ترددت فيه علاقات دولة "إسرائيل" مع المنظمة الصهيونية العالمية في أمور ومناسبات كثيرة بعضها خطير وأساسي، وكذلك مع جاليات يهودية منتشرة في أماكن كثيرة معظمها في العالم الغربي. وقد أسهم عاملان في قيام هذا التردي في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة: عامل غطرسة قادة "إسرائيل" التي لا حدود لها والتي استهدفت يهود الخارج فيمن استهدفت، غطرسة عنيدة وأنانية ومتعالية. وعامل تذمر يهود الغرب، القادرين والمتمولين، من إرهاقهم المستمر بتمويل "دولة إسرائيل" على مدى خمسين عاماً بدون مردود مالي على الأقل. وغني عن القول أن الأموال التي يتبرع بها هؤلاء (ولنأخذ يهود الولايات المتحدة مثلاً) تسد مساحة واسعة من العجز المالي السنوي

لإسرائيل التي تحملها عدوانيتها وتوسعها وإرهابها على تخصيص القسط الأكبر من موازنتها على الأمور العسكرية.

بدأت بوادر التوتر في العلاقات بين "المنظمة" و"الدولة" تظهر منذ أيام ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة وصديق إسرائيل وسندها الأكبر مدة عشرات السنين. لكن التوتر اتسع واشتد حتى أصبح لزاماً على "إسرائيل" أن تلجأ إلى حيل تخفف من التردي. منها استنباط مصادر للتمويل من رأس المال العربي المتهافت على التعامل الاقتصادي معها في ظل أنظمة تهرول إلى الاعتراف بها ومصالحتها، وبذلك يخف بعض العبء عن كاهل الرأسمال اليهودي العالمي. ومنها تطمين يهود الخارج بأن دولتهم خرجت من المأزق الذي وقعت فيه منذ خمسين سنة، أو أخذت بالخروج من المأزق على الأقل، وأصبحت بالتالي محوراً رئيسياً لمنطقة واسعة في ما يسمى "بالشرق الأوسط"، محوراً يتولى قيادة هذه المنطقة سياسياً واقتصادياً ويفتح نوافذ جديدة في إطلالة "إسرائيل" على العالم ـ الأمر الذي يتيح ليهود الخارج أن ينتفعوا من علاقاتهم مع إخوانهم في "إسرائيل" بدل أن يكون تعاونهم مع هؤلاء عبئاً مالياً وسياسياً مرهقاً.

وهكذا تتضح معالم علاقة اليهود باليهود، حسب المخطط

الهيرتزلي، وتأخذ مكانها في العلاقات الدولية عموماً واليهودية خصوصاً. إسرائيل القصبة، رأس الهرم، الصدر الرحب والقلب الرحيم والعقل المدبر لليهود كافة، واليهود في المقابل أبناء أوفياء يلتزمون توجيهات قيادة إسرائيل (ولن أقول "أوامر" لأن العدو أذكى من أن يكشف عن تسلطه علنا على يهود العالم) ويكونون عند حسن الظن: جنوداً في الحروب، أبواقاً إعلامية في الأزمات، وسطاء في الصفقات، باعة ومروّجين للصادرات، جواسيس للاستطلاع، محامين عن الأخطاء، ومموّلين في كل الحالات السلمية والحربية على حد سواء. فإسرائيل تعرف كيف تلتف حول الحرب بادعاء السلم، وتلتف حول السلم بالتهديد بالحرب. وفي الحالتين تجد في الجسم اليهودي في العالم الدعم الكافي.

إن توثيق الصلة بين يهود الخارج ودولة "إسرائيل" يساعد الصهيونية على حل إشكال دعواها بانها هي الحل الوحيد للمشكلة اليهودية التي هي عنصرية في أساسها. فالصهيونية، كحركة قومية متطرفة ومتغلغلة، تأخذ منحى عرقياً وهي تحاول إنقاذ اليهود من واقع مؤلم فرضه عليهم تعصب عرقي آخر. إن الرباط القومي لا يقوم إلا بين شعب واحد متجانس يقيم تاريخاً على أرض واحدة تمتد جذورها في باطنها على مدى الأجيال.

وحينما تعتبر الصهيونية هذا الشعب عرقاً أو عنصراً مميزاً، ويكون في الوقت نفسه موزّعاً على قارات العالم ومناطقه ودوله، ومتعدد الجنسيات والثقافات والعقليات والتقاليد، يجد الفكر الصهيوني نفسه في مأزق أوقعته فيه مغالطاته للمنطق والتاريخ وطبيعة البشر. فحتى يصبح اليهود أمة لا بد لهم، أولاً، من التجمع والانصهار والانتماء والتجذر في أرض الوطن لمدة طويلة. وحتى تظهر هذه الأمة الوليدة من الغيب وتصبح عرقاً مميزاً لا بد أن تنعزل عن العالم وتنغلق على نفسها وتمنع كل وشائج التعامل والتعايش مع الاغيار. لكن هذا الحال لم يحصل. لم يكن موجوداً أيام هرتزل ولا يزال بعيد المنال اليوم بعد هرتزل بمئة عام. إذن فلا حل أمام الصهيونية لهذا الإشكال إلا أن تحاول غرس بعض اليهود في البلد الذي زعموه وطناً واغتصبوه، وتكوين مجتمع موحد كإطار لحياتهم اليومية، مع التعاطي المتواصل مع يهود الخارج، أبناء الجنسيات المتعددة والثقافات المتنوعة، كعناصر إمكانات الانتماء إلى هذه الأمة في المستقبل إن هي خدمت "إسرائيل" دون أن تهاجر إليها وتتخلى عن ارتباطاتها المحلية. ويصبح يهود الخارج، وهم ثلثا يهود العالم، أشبه بالأبناء المهاجرين لشعب مقيم. مع العلم أن مهاجري أمة ما يكونون أبناء الوطن غادروه مؤقتاً أو لظروف

خاصة، بينما يهود الخارج هم أبناء شعوب أخرى تعطيهم الصهيونية صفة الانتماء، أي الهوية القومية العنصرية، بالعمل من أجل "إسرائيل" والصهيونية أي بالإرادة والقرار الذاتي. وليس بالولادة أو الإقامة أو الانصهار في شعب كما هو حال القوميات عادة.

في ضوء هذه العلاقة ومن وحي هذا المخطط نفهم "قانون العودة" الذي هو من أهم القرارات التي صدرت عن حكومة إسرائيل منذ إنشائها، والذي يعتبر كل يهودي، أي ابن أية امرأة يهودية، صاحب حق بالهجرة إلى "إسرائيل" والمواطنة كاملة الحقوق، بصفة مواطن عائد. إن هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة مفتوحة للجميع. لكن حتى الذي لم يتخذ قراره بعد، أي من كان بإمكانية مهاجر هو أيضاً تسري عليه صفات العنصرية القومية اليهودية كالذي هاجر فعلاً إذا التزم بقوانين التعاطف والتعاون بين "دولة إسرائيل" و"رعاياها" (أي يهود العالم).

قديماً قال هرتزل لليهود أنتم أمة ، ويهوديتكم قومية، والتمييز العنصري الذي يضطهدكم العالم بسببه يقابل بتمييز عنصري يتولد فيكم إذا أصبحتم عرقاً مميزاً. ولكن أقلية من اليهود رضيت بالهجرة إلى فلسطين مع أن الأغلبية تصهينت مع مرور

الأيام، وها هي إسرائيل اليوم تقول ليهود الخارج أنتم جزء لا يتجزأ مني، أنتم رسلي وممثلي ومعاوني، وبعملكم من أجلي تصبحون صهيونيين حقيقيين وفاعلين ويصبح الدم الذي يسري في عروقكم دماً قومياً مميزاً مهما كانت ثقافاتكم وجذوركم وعاداتكم وهوياتكم غير يهودية. ويتساوى بذلك يهودي الصين أو المغرب أو الأرجنتين أو هولندا مع يهود "إسرائيل" حتى ولو كان لا يجمع بين هؤلاء وأولئك إلا التجند لخدمة إسرائيل وأغراضها الصهيونية، أي الاستيطانية والتوسعية والإرهابية والاستغلالية. وتصبح فلسطين وطناً عالمياً لكل اليهود وليست مجرد "دولة" لأبنائها المقيمن فيها. فمن هو خارجها، من اليهود، بالجسد هو منها وفيها بالروح، بالولاء والعمل. وبالتالي فإن دولة اليهود تندمج مع الدولة اليهودية مثلما يلتقي كل يهودي مع أبناء ديانته في الانتساب القومي كما يلتقون في الانتماء الطائفي. والقومية الصهيونية العنصرية، كما قلنا سابقاً، هي مرادف لليهودية الدينية.

منذ قرن والصهيونية تتلاعب بيهود العالم وتتقاذفهم وتحركهم كأحجار شطرنج. حتى ولو كان هذا التلاعب إغراقاً لليهود في مياه البحار أو قذفاً في محارق الغاز. وذريعة القيادة

الصهيونية أنها تضحي بيهود من أجل مصلحة سائر "الأمة" اليهودية وبقائها. ويقدم اليهودي قرباناً على مذبح الصهيونية كما أراد الله من إبراهيم أن يقدم ابنه "اسحق" قرباناً على مذبح الإيمان بإله واحد. وكأن الصهيونية هدف بحد ذاتها وليست مسعى من أجل خلاص اليهود. وكأن وصايا الصهيونية العشر وضعها الآباء لتقديس الحركة وعبادتها، و لم تأت لخدمة معتنقيها.وكأن يهوه "اله" العبرانيين العنصري، قد تجسّد في الصهيونية فأصبحت "عبادتها" واجبة اليوم مثلما كانت عبادته واجبة قبل أربعين قرناً.

الوصية العاشرة

الأهداف الثابتة والوسائل المتحركة

الأهداف الثابتة والوسائل المتحركة

بحثنا في فصول سابقة الوصايا التسع الأولى للحركة الصهيونية التي انبثقت عن مؤتمر بازل في آب ـ أغسطس ١٨٩٧. ونأتي الآن إلى الوصية العاشرة والأخيرة. وهي تكملة عضوية للوصايا التسع السابقة. وهي خاصة بالوسائل.

لا تحدد الوصية ماهية الوسائل التي يجب على الصهيونيين أتباعها لتحقيق أهداف حركتهم. فالأمر متروك للزمن، للظروف والإمكانات. إلا أن الوصية تحدد مفهومها العام للوسائل وتترك لأولي الأمر التنفيذ فيما بعد حسب اجتهاداتهم.

يمكن تلخيص القواعد الرئيسية والعامة لمفهوم الوسائل بين الثوابت الصهيونية بالنقاط التالية:

أولاً، ليست هناك وسيلة واحدة، محددة، يصح أو يتوجب استعمالها في كل الظروف والحالات، وتقدم على غيرها أو على حساب غيرها من الأساليب دائماً. هناك، وفي كل الحالات، سبل مختلفة للعمل والاستثمار،وعلى القيادة "الحكيمة" أن تعرف كيف تجدول أولوياتها في مرحلة ما، سواء كانت المرحلة نوعية أو زمنية أو ظرفية. وما يصلح من هذه الأساليب

اليوم قد لا يصلح غداً، أو قد يكون مفعوله أضعف أو أشد في مكان آخر. القائد العسكري "الماهر" يعرف كيف يختار أسلحته وأين ومتى. والقائد السياسي "الخبير" يعرف كيف وأين ومتى يختار وسائله المتاحة له، مع مراعاة ظروفه وإمكاناته وظروف الآخرين وإمكاناتهم. ذلك كله في ظل برنامج استراتيجي مفصل للعمل وأمام مختلف الاحتمالات والخيارات.

يعني هذا الكلام، عملياً تعدد الوسائل وتنوعها وتوافرها بين يدي صانع القرار. أما الالتصاق بوسائل معينة واستبعاد أخرى في جميع الحالات فهو خطأ كبير. لأن الوسائل لخدمة القضية وليس العكس. ثم إن الاستمرار في سلوك سبيل واحد فقط يضعف الخيارات أمام المسؤول، ويكشف للآخرين عن أسلوبه في التعامل، ويبطل بالتالي مفعول هذا الأسلوب الجامد.

ثانياً، كل الوسائل شرعية. لا خلقية ولا مثالية في موضوع الوسائل واستخدامها. ليست هناك وسائل صالحة وأخرى رديئة. ولا خير ولا شر في مسألة الأسلوب. فالأسلوب الصالح الجيد هو الذي يؤمن النجاح والنصر وكسب الجولة. والرديء والفاسد والشرير هو الذي يعجز عن الوصول بصاحبه إلى غايته، مهما كانت قيمة غايته خلقياً ومسلكياً ومناقبياً. أي أن

الوسيلة المعيبة لهدف سيّئ أفضل بكثير من وسيلة شريفة لهدف فاضل إذا نجحت الأولى وفشلت الثانية.

النجاح هو معيار جودة الوسيلة، وليس هناك أي اعتبار خلقي أو شرعي في الموضوع. ومنطقي أن هذه الفكرة تنطلق من مبدأ أن الغاية تبرر الواسطة. وهو مبدأ قديم سار عليه الكثيرون من صانعي القرار وفلاسفة السياسة في تاريخ البشرية. وربما لم يمارسه أحد منهم بالقدر والقوة اللذين مارسهما به الصهيونيون في المئة سنة الأخيرة ـ اللهم ما مارسه العبرانيون قبل ثلاثة آلاف سنة في تعاملهم مع أهل فلسطين من شعوب مقيمة أو أقوام وافدة حسب الروايات "المقدسة" التي وردت في التوراة وفي أدبيات التاريخ اليهودي القديم.

ومرة أخرى نلفت النظر هنا إلى أننا نستوحي في كلامنا المصادر اليهودية نفسها التي يعترف اليهود بها ولا نقيم وزناً لما ورد ويرد في كتب يتبرأ اليهود منها ويرفضها العالم المتحضر مثل كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون". إذ أن وقاحة الروايات المتعارف عليها وصراحتها، وما تفضحه من سلوك شائن ليهود الألفين الثانية والأولى قبل ميلاد المسيح، لتكفينا للتعرف على تصرفات العبرانيين وتغنينا عن الاعتماد على كتب حديثة مشكوك بصحتها.

ملخص ذلك عبر ذلك التاريخ الغابر، المبعوث حياً في السلوك الصهيوني المعاصر، هو أن نجاح عمل ما هو يقرر قيمته الخلقية، وليس من فضل لعمل ما خارج دائرة نتائجه العملية بالنجاح أو الفشل.

ثالثاً، إن التدرج، وهو ما نسميه اليوم بالمرحلية، أسلوب ضروري في عملية السير نحو هدف ما، لا شيء صعب يتم بين ليلة وضحاها. ولا عيب في التحرك المتوالي الخطوات. فإن يحصل الصهيوني على بعض مطالبيه حتى يتمكن فيما بعد من الوصول إلى الغاية النهائية خير من أن يطلب الكل دفعة واحدة فيخسره كله بضربة فاشلة / قاتلة واحدة. ولنأخذ عملية اغتصاب فلسطين مثلاً. بدأت المطالب بمأوى لليهود في مكان ما بداع إنساني. ثم تحدد المكان في فلسطين بداعٍ ديني. وكانت المطالبة ببعض فلسطين لبعض اليهود، ثم أصبحت دولة ذات سيادة لكل اليهود في بعض فلسطين. ثم دولة لكل اليهود في كل فلسطين. ثم دولة تتجاوز فلسطين لحماية الوجود اليهودي في فلسطين. ثم دولة يهودية، أي لليهود وحدهم.

إنما المهم، في فهم هذه النقطة، أن تكون الخطوة الواحدة، مهما كانت صغيرة أو هامشية، لا تتعارض مع البرنامج المرسوم

ولا تشكل انحرافاً أو تراجعاً أو استسلاماً أو تنازلاً عن مطلب ما. ولكل خطوة حسابها وموضعها على خارطة العمل الشامل. أما إذا خرجت الخطوة عن المخطط فإنها تعتبر خسارة حتى ولو كان في اتخاذها بعض المكسب. من هنا لا تخبط ولا مزاجية ولا عشوائية في المسيرة، بل هناك اتزان وتوازن يحددهما ويقررهما النظر الاستراتيجي الشامل إلى تلك المسيرة وحساباتها المفصلة بخياراتها المتنوعة.

نخرج قليلاً عن جوهر الموضوع لنقول أن عرباً كثيرين يخطئون مع الأسف عن قصد وتعمد وإدراك أو عن بساطة وسوء فهم وضعف رؤية، إذ يدافعون عن نهج التسوية المتبع حالياً بحجة أنه يحقق مكاسب فرعية على طريق التحرير النهائي. وهذا غير صحيح ومغاير للواقع والمقاصد. لو كان تحرير الشبر الواحد فقط من أرض فلسطين خطوة صحيحة نحو تحرير كامل التراب لما كنا نعارض هذا النهج وننعته بالاستسلام. إن مكسب الشبر الواحد المزعوم والموهوم، هو تيه في الصحراء وركض وراء سراب، وهو تخلٍّ كامل عن حق كامل. بينما لا نعرف عن الصهيونية أنها تخلت، في مدى مئة عام، عن شبر واحد من مقاصدها تخلياً حقيقياً أو نهائياً. وما نعرفه وقد أثبتت الأيام صحته، أن الصهيونية تجعل

مكسب الشبر الواحد تتمة لمكاسب سابقة وتهيئة لمكاسب لاحقة. إن الشبر الصهيوني المكتسب الواحد قرش يضاف إلى قرش سابق لكسب قرش لاحق. أما القرش الذي نتوهم أننا حصلنا عليه في عملية "التسوية" فهو تنازل فعلي عن الثروة كلها من أجل قرش ثبت أنه مزوّر ولا قيمة فعلية له في السوق.

رابعاً، عدم تحديد المواقف والمعاني والألفاظ والوعود والبرامج وعدم إعلان النوايا قدر المستطاع. وكلما كانت العلاقات والاتصالات والاتفاقات والتصريحات مطاطة ومبهمة كان ذلك أفضل. فتحديد الأمور يلزم الصهيوني بتعهدات قد لا يكون راغباً فيها. الأنسب له أن يدور حول الموضوع ويراوغ ليسهل عليه فيما بعد أن يتهرب أو يتراجع. التعميم والتعتيم هما سلاح المفاوض الصهيوني مع أي طرف آخر.

من هنا كان التلاعب بالألفاظ أسلوباً استعمله الصهيونيون في علاقاتهم واتصالاتهم مع كل الدول والحكومات والجماعات من أيام هرتزل حتى اليوم. لقد صرف أعضاء مؤتمر بازل الأول (حوالي ٢٥٠ شخصية يهودية) الساعات وهم يتناقشون حول مسألة الوضع القانوني لكيانهم المنشود في فلسطين. وأخيراً اتفقوا على أن مصطلح دولة قد يسيء إلى الحركة

آنذاك. لذلك خلت القراءات من هذه الكلمة تماماً. وبعد حين استبدلوها بكلمة "كومنولث" فالتعابير المبهمة والمطاطة أسلم. ولا ريب أنهم تتلمذوا في هذا الأسلوب على أساتذة فن المراوغة الدولية في العالم، البريطانيين. وبين ١٩١٥ ـــ ١٩١٦ و١٩٦٧ خمسون عاماً من تلاعب البريطانيين مع العرب حول المسألة الفلسطينية على صعيد استعمال الوعد المبطن واللفظ المبهم والتعريف الذي يحمل أكثر من تأويل والنص الذي تمكن قراءته بأكثر من طريقة. وأقصد بهذين التاريخين المثلين البارزين في مراسلات مكماهون ـ الحسين حول مصير فلسطين ضمن الرقعة العربية في غرب آسيا ومستقبلها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ثم في قرار ٢٤٢ السيّئ الذكر (الذي وضعه دبلوماسي بريطاني يدّعي صداقة العرب ويصدّقونه) الصادر عن الأمم المتحدة في أعقاب حرب ١٩٦٧ حول انسحاب "الإسرائيليين" من الأراضي العربية التي احتلوها. وقد مضت ثمانون سنة على المراسلات وثلاثون سنة على القرار، المذكورين آنفاً، والعرب حائرون بل ضائعون بين هذا المعنى أو ذاك. وكانت التعمية واللبس في تعابير الوثيقتين التاريخيتين تعودان بالطبع لمصلحة الصهيونيين على حساب العرب.

ولعل التلميذ الصهيوني بَزَّ أستاذه البريطاني في فن المراوغة والتلاعب بالألفاظ، وقد تجلّى ذلك في السنوات السبع الأخيرة، منذ التمهيد لمؤتمر مدريد (وبدء الكلام عنه والوعود والالتزامات حوله) إلى اتفاق الخليل، آخر ما عقده الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي حتى الآن في مفاوضات السلام المزيف. وما القراءات المتعددة، والمتناقضة في معظم الأحيان، لبنود الاتفاقات والتصريحات في هذه السنوات السبع، وهي تزيد على العشرة، إلا تلاوة علنية واضحة لنص مخفي لأسلوب التعاقد الصهيوني مع الغير. ومن المؤسف أن المفاوض العربي والفلسطيني لم يتعلم الدرس ولم يتّعظ من التجربة، أو أنه لا يريد أن يتعلم ويتعظ لأسباب معلومة أو مجهولة. فتراه يقع في الخطأ مرة بعد أخرى، كلما توصل إلى اتفاق مع الصهيونيين ووقّع عليه. فهو يجهل أو يتجاهل أن ما يريده الصهيونيون في أي اتصال مع العرب هو أن لا يعرف العرب حقاً ما يريد الصهيونيون. واستطراداً، إن ما يكتبون على السطور يخفي ما تتضمنه الفراغات بين السطور.

خامساً، إن أقدر الوسائل وأقدرها على خدمة الغايات الصهيونية هي أن يكون للوسيلة الواحدة طرفان أو صفحتان أو معنيان أو مفهومان في الوقت نفسه. الشيء وضده. النعم واللا.

المع والضد. بهذا الأسلوب يكون الصهيوني رابحاً دائماً. لا فرق عنده إذا انتصر هذا الفريق أو ذاك. فهو قد أوحى إلى كل منهما أنه معه وليس مع الآخر. فالصهيونية مع المحافظين والعمال في بريطانيا. ومع الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة. ومع الديغوليين والإشتراكيين في فرنسا. ومع اليمين واليسار في كل مكان. ومع دول الشمال والجنوب. ومع دول إفريقية ومستعمريها. ومع التميز العنصري ومعارضيه. ومع الحروب وضدها. ومع الرأسمالية والاشتراكية ومع التدين والإلحاد. ومع البيض والسود ومع الطبقة العاملة ومستثمريها. مع البريطانيين والألمان النازيين في العشرينات والثلاثينيات. مع بريطانيا أول أربعين سنة من القرن، ثم ضدها ومعاداتها طيلة الأربعينيات. وهي، في النهاية، مع من يربح فتستغل ربحه لصالحها.

لقد راعني، وأنا أطالع يوميات ثيودور هرتزل لأول مرة قبل ثلاثين سنة، براعة هرتزل في الكذب، يكتب إلى مسؤول دولة أوروبية ما يحثه على دعم مسعاه للحصول على براءة دولية لإنشاء كيان يهودي في فلسطين ويعده، إن هو تجاوب، بأن يضع إمكانات الحركة الصهيونية، ويهود العالم، كلها في خدمته، وأن يجعل من الكيان العتيد في فلسطين قاعدة ثابتة للمصالح

الاستعمارية لذلك البلد، مالياً وعسكرياً وإستراتيجياً وسياسياً ودولياً. ثم يكتب هرتزل الكلام نفسه، ويقدم الوعود نفسها، لمسؤول بلد أوروبي آخر، منافس للأول، بعد مرور أيام قليلة، في رسالة أخرى، ثالثة ورابعة وخامسة، إلى مسؤولي دول أخرى في أوروبا، ويضيف في كل رسالة تهجماً على مصالح الدول الأربع الأخرى واستعداداً لأن يكون عوناً حليفاً ضد هؤلاء كلهم، وكأنه لم يخطر بباله أن الوثائق تنشر بعد سنوات ولا تبقى خزائن الأرشيف أسراراً، ولا أن يومياته هي أيضاً ستنشر وسيطلع العالم على نفاقه. وربما لو أتيح لامرئ أن يستفسر هرتزل عن ذلك لأجاب أن ذلك هو سر المهنة ومن خصائص التعامل الصهيوني مع الآخرين. وربما كان استعار المثل المعروف بأن لا عدواة دائمة ولا صداقة دائمة بل هناك مصلحة دائمة، وربما حوّر المثل: لا وعد حاسم ولا نفي جازم بل تذبذب دائم.

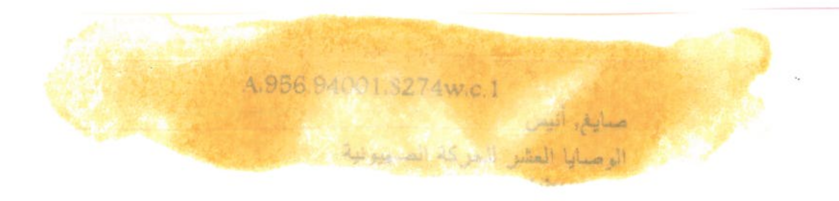
ونحن إذا عدنا إلى يوميات هرتزل المذكورة نقرأ كلامه الصريح بأن لا حاجة لتحديد المواقف والتمسك بالوعود، لأن كلا الأمرين يسيء إلى المسعى الصهيوني. وأجمل الكلام عنده هو ذاك الذي يفهمه كل قارئ على هواه ويرى فيه انحيازاً إليه ومساندة له. وكنتيجة لهذا الفن في الخداع والمراوغة، نرى هيرتزل

في ١٨٩٧ يدعو فقط إلى موطئ قدم في فلسطين لإنقاذ اليهود المضطهدين بينما كان يبيّت لاحتلال فلسطين كلها. ونرى وايزمن يطالب بلفور بعد عشرين سنة بإنشاء كيان يهودي ما في فلسطين وهو يعرف أن أحلام الصهيونيين تمتد إلى كل فلسطين وإلى جوارها العربي أيضاً. وبعد ثلاثين سنة أخرى نرى بن غوريون يحمل الأمم المتحدة على منح اليهود دولة في نصف فلسطين وهو يخطط بالوقت نفسه للقفز فوق حدود هذه الرقعة الضيقة. ثم نرى جيشه يحتل فلسطين كلها، بعد عشرين سنة أخرى، ليمهد للسيطرة الكاملة على الوطن العربي من محيطه إلى خليجه. وتكر السبحة في سني التفاوض الأخيرة. يعد رابين ثم بيريز ثم نتنياهو الجانب الفلسطيني والعربي بتنازل صغير مقابل مكسب كبير ثم يتراجع في اليوم التالي ويساوم حتى يتضاءل الوعد إلى أدنى حد ويكبر مكسبه إلى أقصى حد. فإسرائيل شرهة، أسنانها حادة تقضم كل شيء ومعدتها واسعة تتقبل كل ما يدخلها. وحدودها مطاطة، تصل إلى حيث بإمكان قدراتها وطاقاتها أن تستوعب. لكن تلك الشراهة ليست عشوائية، بل هي تخضع لبرنامج عملي دقيق الحسابات ومستعد لكل المحاذير.

نحن، في معالجة هذه الوصية العاشرة من وصايا الحركة

الصهيونية لأتباعها، لا ندخل في تفاصيل الوسائل التي دعى الصهيونيون إلى اتخاذها. نحن نبحث في الثوابت فقط. والوسائل أمور متحركة ومبتذلة. الثابت هو هذا: ضرورة تبدل الوسائل، حسب الحاجة، إنما مع الاحتفاظ بدروس اللعبة وقواعدها، وهي التي استعرضناها آنفاً.

الفهرس


4.956 94001.S274w.c.1
صايغ، أنيس
الوصايا العشر للحركة الصهيونية

في هذا الكتاب، يرصد المؤرخ الفلسطيني الدكتور أنيس صايغ المبادئ الأساسية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية منذ قرن من الزمان لإقامة الكيان "الإسرائيلي" العنصري، هذا الكيان الذي تسلح بكل الوسائل السياسية والعسكرية "البراغماتية" لاقتلاع شعب مسالم آمن من أرضه وإقامة كيان عدواني ظالم يشكل قاعدة متقدمة للهيمنة الاستعمارية في الشرق، هذه القاعدة التي لا تقتصر استهدافاتها على الشعب الفلسطيني بل تمتد لتشمل الأمة العربية والإسلامية ولا نكون مبالغين إن قلنا أنها تستهدف أيضاً فيما تستهدف قيم الحق والعدل والتسامح الإنساني على مستوى العالم.

إن هذا الكتاب ومن خلال بصيرة المؤلف التاريخية ورؤيته التحليلية الدقيقة يشكل تشريحاً علمياً للحركة الصهيونية العنصرية وتَجَسُّدها الكيانيّ "إسرائيل" ولئن أظهرت هذه الدراسة الجوانب العملية في "الفكرة الصهيونية" فإنها بيّنت أيضاً مواطن الأسطورة والزيف التاريخي والضعف في هذه الفكرة العنصرية. إن فهماً عميقاً للصهيونية هو أمرٌ أساسي في تكوين استراتيجية شاملة للمقاومة بعيداً عن الوقوع في شراك التهويل أو التهوين من شأن هذا العدو.

مركز الإسراء للدراسات والبحوث

توزيع دار الندى . بيروت